

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبة: صفاء قاسيمي

بعنوان:

واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة برج بوعريرج)

تحت إشراف:

أ.د. موسى بن منصور

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	بو عبد الله هيبه
مشرفا	الرتبة	بن منصور موسى
مناقشا	الرتبة	بلعياضي رباب

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام هأنذا اليوم اتوج لحظات الأخيرة في ذلك الطريق الذي كان يحمل باطنه العثرات و رغماً عنها ظلت قدمي تخطو بكل صبر وطموح وعزيمة وتقاعل وحسن ظن بالله أهدي بكل حب تخرجي إلى نفسي العظيمة القوية التي تحملت كل العثرات رغم الصعوبات إلى ذلك الرجل العظيم إلى من كان لي العمود الفقري الذي ساندني بكل حب في ضعفي الذي أخرج أجمل ما في داخلي وشجعني دائماً للوصول إلى طموحاتي إلى من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي إلى قدوتي والدي العزيز أدامك الله ظلاً لنا، إلى التي تعجز كل الكلمات عن وصفها إلى التي كان دعاؤها سر نجاحي إلى المضحية من أجلي ورافقتني في كل أوقاتي إلى معلمتي وسيدتي العظيمة أُمي الحبيبة متعها الله بالصحة والعافية، إلى إخوتي و أختي أدامكم الله ضلعاً ثابتاً إلى سندي والكتف الذي استند عليه، إلى كل من ساندني في انجاز هذا العمل.

صفاء

شكر وعرفان

قال تعالى: قوله عز وجل: {لئن شكرتم لأزيدنكم}

نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً مباركاً على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم وبصيرة،
والصلاة والسلام على خير الأنام رسول الله.

أما بعد يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ المشرف "بن منصور موسى"
على إشرافه الكريم على هذه المذكرة وكل المجهودات التي بذلها طيلة فترة الإنجاز وتوجيهاته
القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريج على كل
المساعدات والتوضيحات والمعلومات المقدمة التي ساعدوني بها في إتمام هذا العمل.

صفاء

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية والتي تعتبر شكل من أشكال التحول من البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية، حيث يعتمد البنك التقليدي بإدخال الصيرفة الإسلامية عبر النافذة الإسلامية، وذلك من خلال التركيز على تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل وتفسير تطور نشاط هذه النافذة خلال الفترة 2021-2025.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النوافذ الإسلامية تمثل خطوة مهمة وضرورية في تطوير النشاط المصرفي في الجزائر، حيث تتيح تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية دون إعادة الهيكلة الكاملة للبنك، كما ساهمت النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في استقطاب شريحة جديدة من العملاء الذين كانوا يحجمون عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، التحول المصرفي، الصيرفة الإسلامية، البنوك التقليدية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality of Islamic windows in Algerian traditional banks, which are considered a form of transition towards Islamic banking. This was done by focusing on the experience of the Agricultural and Rural Development Bank through the Islamic window “El Baraka”, and analyzing this within the descriptive and analytical approach by analyzing and breaking down the stages of activating the Islamic window during the period 2021–2025.

The study concluded that one of the most important results is that Islamic windows represent an important and necessary step in developing banking activity in Algeria, as they provide financial products that comply with Islamic law without the need for a complete restructuring of conventional banks. The Islamic window at the Agriculture and Rural Development Bank succeeded in attracting a new category of clients who used to refrain from dealing with conventional banks for religious reasons.

Key Words: Islamic windows, banking transformation, Islamic banking, traditional banks, Agricultural and Rural Development Bank.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية في الجزائر
06	المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية وتطورها في الجزائر
22	المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية
	الفصل الثاني: دراسة وصفية تحليلية لواقع النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج
33	المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية
40	المبحث الثاني: دراسة وصفية للنافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج
55	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لنشاط النافذة الإسلامية بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية
68	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إيجابيات وسلبيات أساليب التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية	16
02	نسبة الموارد والاستخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36
03	تطور القروض والودائع بمختلف أشكالها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
04	الدفاتر المستخدمة في النافذة الإسلامية بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
05	الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
06	تمويلات قصيرة المدى في النافذة الإسلامية بالبنك	47
07	تمويلات متوسطة المدى في النافذة الإسلامية بالبنك	49
08	الوثائق المطلوبة لكل نوع من المراجعة	51
09	شروط الإجارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
10	تطور عدد الحسابات المفتوحة	55
11	تطور حجم الحسابات المفتوحة	57
12	تطور التمويل بالمراجعة لوسائل النقل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
13	تطور التمويل بالمراجعة لمواد الأولية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	60
14	تطور التمويل بالمراجعة لإنتاج الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	61

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الهيكل البنكي في الجزائر	01
35	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج	02
37	الموارد والاستخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	03
38	تطور القروض والودائع بمختلف أشكالها في بنك BADR	04
39	التوزيع النسبي للقروض في بنك BADR	05
56	تطور عدد الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	06
57	تطور حجم الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	07
58	التوزيع النسبي لحجم الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	08
59	تطور التمويل بالمرابحة لوسائل النقل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	09
60	تطور التمويل بالمرابحة لمواد الأولية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10
61	تطور التمويل بالمرابحة لإنتاج الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	11

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	حساب شيك إسلامي	01
78	حساب جاري إسلامي	02
79	دفتر ادخار أشبال	03
80	دفتر ادخار إسلامي استثماري	04
81	مراجعة المواد الأولية	05
82	مراجعة الأشغال	06

مقدمة

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة، مرتبطة بتزايد الطلب على منتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما دفع العديد من الدول ومنها الجزائر إلى إدراج نماذج بديلة عن النظام الربوي التقليدي، ألا وهي النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، كحل وسط بين الحفاظ على البنية المصرفية القائمة، وتلبية حاجات شريحة المتعاملين والمتحفظين شرعا على المعاملات البنكية التقليدية. وقد جاء التنظيم رقم 20-02 الصادر عن بنك الجزائر كنقطة تحول في مسار الصيرفة الإسلامية، إذ أتاح للبنوك التقليدية إمكانية فتح نوافذ إسلامية، تقدم من خلالها خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة، وتخضع لرقابة هيئات شرعية.

ويعد هذا التوجه نحو فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر دلالة واضحة على إدراك البنوك التقليدية الجزائرية بضرورة تكييف خدماتها لتلبية حاجيات شريحة معتبرة من المواطنين الذين يبحثون عن حلول مالية لا تتعارض مع معتقداتهم الدينية، دون الإخلال بالضوابط القانونية والاقتصادية الوطنية.

وفي هذا السياق، برز بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأحد الفاعلين الأساسيين في هذا التحول، حيث أطلق عدة نوافذ للصيرفة الإسلامية في مختلف ولايات الوطن منها ولاية برج بوعريريج، معتمدا على رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق الشمول المالي وتعزيز الإدماج البنكي، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية التي غالبا ما تتسم بطابع محافظ.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية بعد خمس سنوات من نشاطها على ضوء تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الاشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت البنوك التجارية في الجزائر في ظل التطورات المتسارعة للقطاع المصرفي العالمي وبنيته (هيكلته)؟
- من أهم مظاهر تطور القطاع المصرفي على مستوى العالمي التحول نحو الصيرفة الإسلامية فما هي أهم أساليب هذا التحول؟
- ما المقصود بالنوافذ الإسلامية وما خصائصها ودوافع فتحها؟
- ما هي التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية من حيث البيئة القانونية؟
- ما هي متطلبات ومعيقات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟

- ماهي أهم المنتجات الإسلامية التي يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج؟
 - كيف تطور نشاط النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
 - ماهي الآفاق المرتقبة للنافذة الإسلامية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات المقبلة؟
- ✚ **فرضيات الدراسة:**

- للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم معالجة إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:
 - عرفت البنوك التقليدية في الجزائر تطورات ملحوظة على العديد من الأصعدة؛
 - تتعدد أساليب التحول من البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية، ومن بينها التحول عن طريق النوافذ الإسلامية؛
 - هناك توجه للسياسة العامة نحو فتح النوافذ الإسلامية إلى أن هذه العملية تواجهها مجموعة من المعوقات القانونية والتنظيمية؛
 - يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج العديد من المنتجات الإسلامية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية منها المrabحة والإجارة؛
 - عرفت النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج منذ نشأتها سنة 2021 نشاطا ملحوظا.
- ✚ **منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج المناسب لموضوع المذكرة، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية المتمثلة في دراسة الحالة عند معالجة الفصل التطبيقي.

✚ **أهمية الدراسة:**

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعا حديثا في البيئة المصرفية الجزائرية، يتمثل في النوافذ الإسلامية وإدخالها في البنوك التقليدية. ويعتبر من بين أهم المواضيع الجديدة بالدراسة والاهتمام، كما أن أهمية هذه الدراسة تكمن كذلك في كونها تسعى إلى تسليط الضوء على تجربة النوافذ الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، من خلال دراسة الإطار التنظيمي الذي يحكمها، وتشخيص واقعها العملي، إلى جانب ذلك هذه الدراسة تتناول واقع تجربة النوافذ الإسلامية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج

✚ **أهداف الدراسة:**

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على ضوء تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على تطور البنوك التقليدية في الجزائر لاسيما بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بيان مفهوم التحول وأساليبه ومبادئه؛

- التعرف على الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية والأسباب والدوافع لإنشائها، ومفهومها وفق المشرع الجزائري ضمن البنوك التقليدية؛
- التعرف على التحديات والمزايا التي تواجه البنوك التقليدية عند إنشائها النوافذ الإسلامية؛
- دراسة واقع النافذة الإسلامية في البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

الدراسات السابقة:

- دراسة يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، 2009، دار النفائس للنشر والتوزيع.

قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن من خلال التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تناول الباحث العقبات التي تواجه هذا التحول، وأبرز المبررات الاقتصادية والشرعية مع تقديم نماذج تطبيقية من بعض البنوك التي خاضت تجربة التحول.

بعد الدراسة والتحليل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها الواقع العلمي اثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان له أثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- دراسة لنا كرميش وحسيبة سميرة، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2024، مجلة المنهل الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك العمومية في الجزائر دراسة ميدانية لتجربة القرض الشعبي الجزائري (وكالة قسنطينة)، بدءاً من الإطار النظري لمفهوم النوافذ الإسلامية، وصولاً إلى الإطار التنظيمي الذي يسمح للبنوك العمومية الجزائرية بفتح النوافذ. كما بينت الدراسة أن النوافذ الإسلامية أصبحت مؤطر بشكل قانوني، مما شجع عدداً من البنوك العمومية على فتحها لتلبية الطلب المتزايد من الزبائن على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أن فتح هذه النوافذ يستدعي جملة من المتطلبات القانونية والشرعية والمحاسبية، خاصة وأنها تواجه تحديات عديدة تعيق نجاح التجربة، منها ضعف الإطار التشريعي، ونقص التكوين في المالية الإسلامية.

- دراسة يمينة ختروسي، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية 2022، مجلة فقه والقضايا المعاصرة.

هدفت الدراسة الى تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر في ظل القانون 02-20، جديرة بالاهتمام هذا النظام بأنه خطوة جيدة، توضيح الواقع العملي لهذه النوافذ مع أحكام الشريعة الإسلامية وإمكانية نجاح التجربة إذا توفرت إرادة سياسية واصلاحات الجادة، لتخلص الى أن نجاح هذه النوافذ مرهون باستقلالية أموالها عن أموال البنك التقليدي التابعة له وهو ما اعتبرته في حد ذاته تحديا كبيرا. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حاولت حصر المزايا وتحديد المآخذ لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

- دراسة مريم سعد رستم (2014)، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب - سوريا.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم المداخل المتبعة في التحول للعمل المصرفي الإسلامي بالمصارف السورية، واقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سوريا ولقد توصلت الدراسة لنتيجة مهمة تتمثل في ان مدخل التحول الكلي هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية، كما ان هذا المدخل استطاع امتصاص الخسارة ليتولها البنك دون التعرض لمخاطر في السيولة حيث استطاع المحافظة على نسبة سيولة ضمن الحدود المثلى. وفي الأخير اقترحت الباحثة نموذج عملي لتحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية يلائم طبيعة المصارف التقليدية في سوريا.

ولقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج نذكر أهمها أن التحول بمختلف مداخله يساهم في تحسن نشاط المصارف المتحولة.

- دراسة قمومية سفيان (2019)، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية - عرض تجارب دولية- وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، بجامعة الجزائر 03.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إمكانية التحول إلى المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، باعتبارها مدخلا تدريجيا يراعي الواقع المؤسسي والتنظيمي، ويسمح بتطبيق جزئي لأحكام الشريعة في المعاملات المالية. كما سعت الدراسة إلى استعراض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، مع التركيز على مدى إمكانية تطبيق هذا النموذج في البيئة الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول يتطلب مطلبين رئيسيين هما، إعداد خطة محكمة للتحول مرفقة بجدول زمني من جهة ووجود هيئة رقابة شرعية وداخلية من جهة أخرى وهذا حتى تتجس العملية.

أشارت النتائج إلى أن النوافذ الإسلامية تمثل خيارا عمليا ومرنا يمكن من خلاله البدء في التحول نحو المصرفية الإسلامية، شريطة وضع خطة تحول واضحة ومحكمة مرفقة بجدول زمني ووجود هيئة رقابة شرعية ومتابعة داخلية تشرف على تنفيذ التحول وضمان التوافق مع أحكام الشريعة.

✚ حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:

تهتم هذه الدراسة بالتحول نحو الصيرفة الإسلامية وبالضبط من خلال أسلوب النوافذ الإسلامية

- الحدود الزمنية:

تمت دراسة هذا الموضوع خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى الثلاثي الأول من 2025.

- الحدود المكانية:

ركزت هذه الدراسة على البنوك التقليدية في الجزائر وبالتحديد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

برج بوعريرج.

✚ أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على موضوع واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية على ضوء تجربة بنك

الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج لجملة من القنوات والأسباب نذكر منها ما يلي:

- أسباب ذاتية التي تتمثل في الميل الشخصي للأبحاث الهادفة إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية،

خاصة وأنها تتقاطع مع مجال تخصصنا هو اقتصاد نقدي ومالي؛

- حداثة وأهمية الموضوع حيث يعتبر موضوع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية من

الموضوعات الحديثة ذات الشأن والتي تحتاج إلى دراسات مفصلة من أجل إنجاح تجربتها في الجزائر؛

- الاسهام في إثراء المكتبة الجامعية التي تعرف ندرة بالنسبة لهذا الموضوع بسبب حداثته.

✚ صعوبات الدراسة:

واجهتنا في سبيل إعداد هذه الدراسة عدد من الصعوبات منها:

- قلة المراجع والمصادر في هذا الموضوع، مما توجب علينا الاعتماد على المقالات والمجلات بنسبة أكبر؛

- وجود نقص في المعلومات والبيانات الخاصة بالجانب التطبيقي، إضافة إلى حداثة النافذة الإسلامية ببنك

الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريرج.

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول خصص لماهية البنوك التقليدية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتمحور حول ماهية النوافذ الإسلامية، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التحليلية لواقع النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني فتضمن وصف لآلية عمل النافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وخصص المبحث الثالث دراسة تحليلية لنشاط النافذة الإسلامية بالبنك.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التقليدية والنوافذ
الإسلامية في الجزائر

تمهيد:

يعد الإمام بالأسس النظرية المتعلقة بالبنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية أمرا ضروريا لاستيعاب الإطار العام لموضوع هذا البحث، خصوصا في ظل تزايد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، سنتعرف من خلال هذا الفصل على التعريف بالبنوك التقليدية من حيث نشأتها وتطورها، هيكلتها، وأساليب التحول من البنوك التقليدية إلى مصرفية الإسلامية، ثم الانتقال إلى مفهوم النوافذ الإسلامية وتعريفها وفق المشرع الجزائري، دوافع وأسباب إنشائها، خصائصها، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية وتطورها في الجزائر؛

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية؛

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار عام لمفهوم البنوك التقليدية نشأتها وتطورها، ثم التطرق إلى التحول التدريجي من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية مع التعرف على أهم الآليات المعتمدة في ذلك من خلال المطالب التالية:

- مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها في الجزائر؛
- التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية؛
- آليات التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية؛

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها في الجزائر

تحتل البنوك التقليدية منذ القدم مكانة بالغة الأهمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتزداد أهميتها مع التطورات المتسارعة والحديثة التي أدت إلى التوسع في نطاق نشاطاتها، وسنعرض فيما يلي تعريف البنوك التقليدية نشأتها والهيكل البنكي في الجزائر.

أولاً: تعريف البنوك التقليدية:

■ **التعريف الأول:** البنك التقليدي بأنه الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والمنشآت تحت الطلب ولأجل، ثم يقوم باستخدام هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات في الأوراق المالية واستثمارات أخرى بهدف تعظيم حجم الأرباح وتمكينه من القيام بالعديد من الخدمات الأخرى لتمكينه من مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية (الرقبيات، 2014، صفحة 56).

■ **التعريف الثاني:** البنوك هي وحدات مصرفية مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الوحدات الاقتصادية غير المالية وتضعها تحت تصرف نفس الوحدات إذا احتاجت إليها لتوظيفها في إنشاء المشاريع (مستوي ، 2014/2013، صفحة 3).

■ **التعريف الثالث:** عبارة عن حلقة وصل بين العملاء ذوي الفائض في رأس المال والعملاء ذوي الحاجة لرأس المال أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين (رستم، 1435هـ/2014م، صفحة 2).

■ **التعريف الرابع:** البنك هو مؤسسة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتقدم القروض، وتعمل على توفير خدمات الدفع وتداول الأموال، وتزاول أنشطتها على أساس تقليدي (dapid، muhammad noor، و diana، 2021).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك التقليدية على أنها: مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وذلك بالاستناد إلى نظام الفائدة في تلقي الأموال وإعادة اقراضها، أيضا تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات البنكية من قبول الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها.

ثانيا: نشأة المصارف التقليدية وتطورها:

ترجع نشأة البنوك التقليدية الحديثة إلى بدايات عصر النهضة الأوروبية في مدن شمال إيطاليا التي كانت قد شهدت حركة تجارية واقتصادية نشطة أواخر العصور الوسطى، وظهور نظام الإقطاع، وتراكم الثروات لدى الأغنياء، حيث أدت بوادر الازدهار التجاري والصناعي الكبيرين هناك إلى انتشار خليط متعدد من العملات النقدية المعدنية، وكان مصدر هذا التنوع هو دول أوروبا المجاورة التي كانت تشهد بداية عصر الازدهار التجاري والصناعي أيضا، وتستخدم موانئ إيطاليا في تنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير، الأمر الذي دعا الصيارفة وصانعي الذهب للمتاجرة في النقود و قبول الودائع، والقيام بأعمال صرف العملات لإتمام عمليات التبادل التجاري.

في البداية كان الصيارفة يمارسون أعمالهم على طاولات خشبية (Banco) ولكن مع ازدهار الأعمال التجارية اتخذ الصيارفة مراكز ثابتة لتقديم خدماتهم في صرف العملات وقبول الودائع من المسكوكات المختلفة، كما أن دور هذه المؤسسات كان يقتصر على حفظ النقود وصرفها فقط، ثم بدأت تقوم بإقراض الأموال المودعة لديها مقابل حصولها على فوائد، وبالمقابل دفع فوائد للمودعين.

ومع اتساع النشاط التجاري أصبح التجار وأصحاب المصانع في حاجة لمبالغ كبيرة من الأموال لتمويل نشاطاتهم، وفي ذلك الوقت ظهرت أولى المحاولات لتأسيس أول مصرف مرخص في أوروبا، وذلك بإنشاء (بنك البندقية) عام 1157م في مدينة البندقية بإيطاليا، والذي يشير المؤرخون إلا أنه أول مؤسسة أطلق عليها اسم (بنك) (محمد الطاهر، 2010، الصفحات 66-67).

وفي سنة 1170م أنشئ مصرف آخر في مدينة جنوا الإيطالية، وتلي ذلك إنشاء عدة مصارف، كان أهمها (بنك الودائع) في مدينة برشلونة بإسبانيا عام 1401م (محمد الطاهر، 2010، صفحة 67). هذا ويمثل الربع الأخير من القرن السادس عشر البداية الحقيقية لنشأة البنوك الحديثة المنظمة، بإنشاء البنك المشهور المسمى Banco Delle Pizza di Rialto عام 1587م في مدينة البندقية ثم بنك أمستردام بهولندا عام 1609م ثم بنك السويد عام 1668م، ثم بنك فرنسا عام 1814م وبنك النمسا عام 1817م، أما بنك اليابان فظهر عام 1882م، والمصارف الفيدرالية الأمريكية ظهرت 1914م (محمود حسين و حسين محمد، 2007م-1427هـ، صفحة 38).

ثالثا: نشأة وتطور البنوك في الجزائر

منذ بداية الاستعمار الفرنسي سنة 1830، كانت الجزائر تتميز بنظام نقدي يقل فيه دور النقود ويعمل بنظام المعدنين (الذهب والفضة)، حيث كانت هناك دار لسك النقود. كما أنه لم يتقرر التعامل بالفرنك الفرنسي حتى عام 1849.

والجدير بالذكر أن السلطات الاستعمارية طبقت عدة اصلاحات اقتصادية ومصرفية في الجزائر لا تخرج على نطاق المحاولة، من خلال إنشاء مؤسسات مصرفية باءت معظمها بالفشل (بن ساحة، 2019/2018، صفحة 2).

■ مرحلة ما قبل الاستقلال 1830-1900

عرفت هذه المرحلة إنشاء ثلاث مؤسسات مصرفية في الجزائر، أولاها هي تلك التي تقرر إنشاؤها بمقتضى القانون الصادر في 19-07-1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، وقد بدأ هذا البنك فعلا بإصدار النقود بداية سنة 1848 لكن سرعان ما توقف بسبب قيام ثورة 28 فيفري من تلك السنة في فرنسا وإقصاء الملك لويس فليب عن العرش وإعلان الجمهورية الثانية.

بينما عرفت المؤسسة الثانية بـ: Le comptoir national d'exempte اقتصرت وظيفتها على الائتمان أي لم تتمتع بحق إصدار النقود ولم تنجح مؤسسات الخصم بسبب قلة الودائع.

وجاءت المؤسسة الثالثة عام 1851 وهي La banque d'Algérie برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته الاعتماد بنصف قيمة رأس ماله الدفع وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي وحق تعيين المدير وحق تحديد إصدار الأوراق النقدية، ولم يكن حق الإصدار أبدي، وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة ما بين 1880-1900 نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين.

■ مرحلة ما بين 1900-1962

تعرض بنك الجزائر إلى هزات عنيفة نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية وتوالي ضغوط المعمرين مع دفع السلطات الفرنسية سنة 1900 إلى اتخاذ قرارات جذرية بشأنه أهمها:

✓ نقل مقر البنك إلى فرنسا؛

✓ تغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس؛

✓ تخصيص 3 ملايين فرانك لتمويل الزراعي؛

✓ تعيين محافظ + نائب + 15 عضو من فرنسا والجزائر وتونس؛

✓ ويتم تفويض للبنك حق الإصدار دون تقييد المدة وتم تأميمه عام 1946 وفي 19 سبتمبر 1958 استقلال تونس؛

✓ فقد البنك حق الإصدار لتونس بعد استقلالها وعاد مجدد اسمه إلى بنك الجزائر، وظل يعمل حتى إلى غاية 31-12-1962 حيث ورثه ابتداء من اليوم الموالي البنك المركزي الجزائري.

■ مرحلة بعد الاستقلال

منذ الاستقلال بدأت بواكر قيام نظام مصرفي جزائري مستقل يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، والذي كان يتميز عشية الاستقلال بهجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع نتيجة لهجرة المحتلين من الجزائر وهجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، ونظرا لهذه الظروف تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل إضفاء السيادة الوطنية.

✓ خلال الفترة 1962-1969

عرفت مجموعة من الإجراءات منها:

- من الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال هو إنشاء الخزينة

الجزائرية وذلك بعد فصلها عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29 أوت 1962؛

✓ إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13-12-1962 حيث

أسند له وظيفة إصدار النقود ومراقبة والتنظيم وتداخل الكتلة النقدية وكذا إعادة الخصم وتسديد احتياطات الصرف كما تم تعزيز السلطة الوطنية في 10-04-1964 ثم أمم الدينار الجزائري وقد كلف البنك في تلك الفترة بشكا استثنائي بمنح المباشر للقروض تحت شكل سابقات وخاصة قروض الاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا والذي كان يعاني من عجز بسبب امتناع بنوك القروض الأجنبية عن تمويل المشاريع الاقتصادية،

✓ ومن أجل التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة بالجزائر في مجال تمويل المؤسسات اقتصادية

الجزائرية عملت السلطات الجزائرية على خلق مؤسسة مؤهلة (الصندوق الجزائري للتنمية CAD) بتاريخ 07-05-1963 بموجب القانون رقم 63-165 ومن مهامه تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل بتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي إطار الإصلاح المالي تحولت تسميته إلى بنك الجزائر للتنمية BAD مع صلاحيات أكثر في مجال التمويل طويل الأجل؛

✓ الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط CNEP تم إنشاؤه في 10-08-1964 بموجب القانون 64-227

من مهامه تجميع وادخار القطاع العائلي وتميل احتياجاته من السكن ووجه نشاطه فيما بعد لتمويل البرامج المخططة للسكن الاجتماعي والاكتتاب في السندات التجهيز (تصدرها خزينة وتسمح للبنوك الاكتتاب فيها) واتبع هذا الصندوق أساليب شتى لتشجيع الادخار على نطاق الشعبي مثل إنشاء فروع عديدة قبول حد أدنى للإيداع 10 دينار تكريس يوم الادخار 31 أكتوبر من كل سنة (حدانة، مقياس النظام المصرفي الجزائري، 2021-2020، الصفحات 8-12)

✓ خلال فترة التأميمات 1966-1967

خلال هذه الفترة تم تأميم البنوك الأجنبية التي أنشأت على أثرها ثلاثة بنوك تجارية هي:

✓ البنك الوطني الجزائري (BNA): بمقتضى الأمر رقم 66/178 المؤرخ في 13 جوان

1966، وذلك بتأميم المصارف الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري التونسي (CFAT)، بنك باريس وهولندا (BPPB)، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا (BNCIA)، القرض الصناعي والتجاري (CIC)، مصرف الخصم لمعسكر (CEM)، المصرف الوطني للخصم لباريس (CNEP). ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها هذا البنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية، تمويل القطاعات الاقتصادية العمومية سواء كانت زراعية أو صناعية.

✓ القرض الشعبي الجزائري (CPA): بموجب الأمر رقم 66/366 المؤرخ في 29 ديسمبر

1966، تم إنشاء هذا البنك ليخلف المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر منذ الاستقلال

وذلك بتأميم المصارف الأجنبية التالية: شركة مرسيليا للقرض (SMC)، الصندوق الفرنسي للقرض والبنك (CFCB)، البنك الجزائري المصري (BAM)، البنك الشعبي التجاري والصناعي لمدينة الجزائر (BPCIA)، البنك الشعبي التجاري والصناعي بوهان (BPCIA)، البنك الشعبي التجاري والصناعي بقسنطينة (BPCIC)، البنك الإقليمي للقرض الشعبي (BRCP). ومن أهم وظائفه: تمويل نشاطات حرفية خاصة وكذلك تمويل القطاع العام خاصة في مجال السياحة، الأشغال العمومية، البناء، الصيد البحري، فضلا عن أعمال المصرفية التقليدية.

✓ البنك الخارجي الجزائري (BEA): بموجب الأمر رقم 204/67 والمؤرخ في 19 أكتوبر 1967 وذلك لإتمام الحلقة الأخيرة لتأميمات البنوك الأجنبية وهي كما يلي: القرض الليوني (CL)، الشركة العامة (SG)، بركلايس بنك (BBL)، القرض الشمالي (CN)، البنك الصناعي للجزائر والحوض المتوسط (BIAR)، وقد تخصص هذا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج مع الإضافة إلى عمليات المصرفية التقليدية.

■ مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية:

شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية في بداية الثمانينات إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، وانبثق عنهما بنكان تجاريان عموميان هما على التوالي:

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR تأسس هذا البنك بتاريخ 13-03-1982، الذي أظهر عن عدم قدرته على تلبية احتياجات تمويل النظام الفلاحي، وقد حددت مهمته في تمويل الأنشطة الزراعية، والري والصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي والإنتاج الغذائي (الزراعي والحيواني) على المستوى الوطني.

✓ بنك التنمية المحلية BDL: تأسس هذا البنك بموجب القانون 85-85 المؤرخ في 30-04-1985 في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية المصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي، ومن أهم وظائفه تمويل عملية الاستثمار الإنتاجي التي تبادرها الجماعات المحلية.

■ مرحلة الإصلاحات المصرفية (1986-1990):

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض البترول وانحياز سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19-8-1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها.

وفي 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحى واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، وقد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى.

منح القانون 88-01 للمؤسسات الاقتصادية العمومية الاستقلالية المالية إلى جانب الاستقلالية في التسيير، وذلك قصد جعل الاقتصاد الوطني يساير التحولات الاقتصادية العالمية من خلال الخروج من مرحلة الاقتصاد المخطط نحو مرحلة الانفتاح على الخارج، ومحاولة التحول إلى اقتصاد السوق من أجل تحقيق الائتمان والنمو الاقتصادي.

■ الإصلاحات قانون النقد والقرض:

أدخل قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية، كما أنه لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، ومواكبة تحرر نشاط الاقتصاد العالمي والدخول في اقتصاد السوق.

بعد صدور القانون 90-10 بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع خصوصا بعد 1998 سنة الانتهاء من إنجاز برامج التصحيح الهيكلي وبصدور القانون 09-01 المؤرخ في 2009-22-01 والذي تضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر كما يلي:

✓ البنوك الخاصة الجزائرية مع نهاية 2009 كما يلي:

-البنك التجاري والصناعي الجزائري، تم اعتماده في 24-09-1998؛

-المجمع الجزائري البنكي اعتمد في 10-10-1999؛

-البنك العام للبحر المتوسط، تم اعتماده في 30-04-2000؛

-البنك الدولي الجزائري 28-02-2000.

✓ البنوك الخاصة الأجنبية:

قام مجلس النقد والقرض باعتماد أربعة عشر بنك خاص أجنبي وبنك مختلط: البنك الاتحادي وذلك بتاريخ 07-05-1995، بنك سيتي تم اعتماده بتاريخ 18-05-1998، البنك العربي للتعاون اعتمد بتاريخ 24-09-1998، بنك مونا بتاريخ 08-08-1998، بنك ناتاكسي أمانة اعتمد بتاريخ 27-

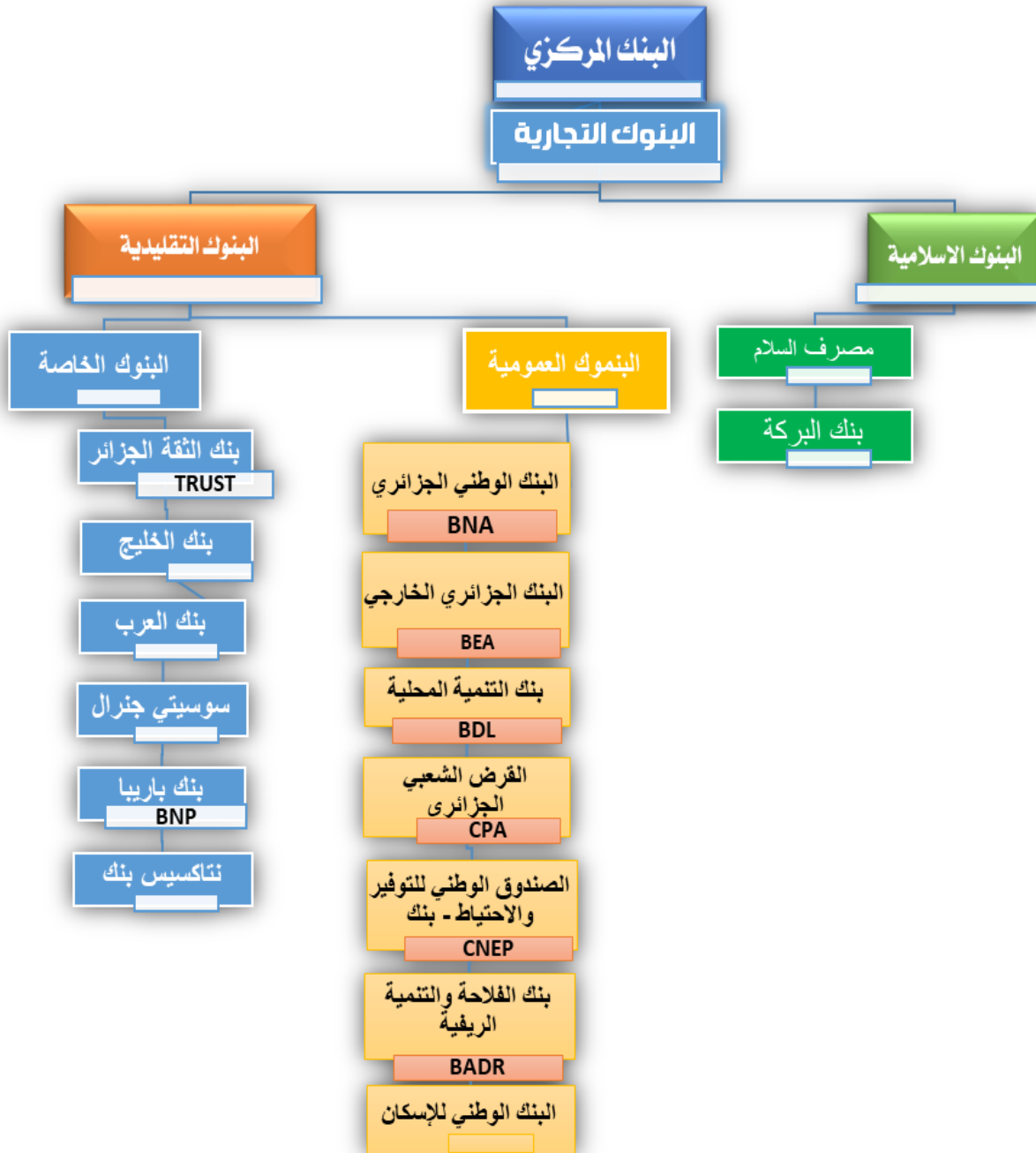
10 - 1999، الشركة العامة بتاريخ 04-11-1999، بنك الريان الجزائري بتاريخ 10-2001-08، بنك العربي تم اعتماده بتاريخ 15-10-2001، بنك سوفيناس 09-01-2001، البنك الوطني لباريس بتاريخ 31-01-2002، بنك البركة المختلط بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة.

ورغم الانفتاح الذي عرفه القطاع المصرفي إلا أن البنوك العمومية الوطنية بقيت مسيطرة على ما يقارب 90% من الموارد وتمنح ما يقارب 95% من القروض، ولإشارة فإن الهيئات المالية ممثلة ببنك الجزائر تعتزم إدراج تعديلات على قانون القرض والنقد للسماح للبنوك الوطنية بفتح شبائيك خاصة بتقديم خدمات ومنتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تماشياً مع سياسة الانفتاح التي تنتهجها الجزائر في القطاع المالي وبما يرفع قدرات البنوك الجزائرية لاستيعاب ودائع المواطنين ويرجع دخولها حيز التنفيذ في 2011 (مالك و بعلة ، الصفحات 302-307).

■ قانون النقدي والمصرفي:

صدر القانون المصرفي الجديد في القانون رقم 23 - 09 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق لـ 21 يونيو سنة 2023، الذي يشكل محطة مهمة في مسار إصلاح النظام المالي الجزائري، ويعد تحولاً مهماً نحو: الرقمنة الشمول المالي، دعم الصيرفة الإسلامية وضمان الشفافية. وتماشياً مع متطلبات التحديث والتكيف مع المعايير الدولية. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز كفاءة القطاع المصرفي، وتطوير آليات عمله بما يضمن مزيداً من المرونة، الشفافية، والاستقرار المالي، مع فتح آفاق جديدة أمام الفاعلين في السوق البنكية، سواء من حيث تنويع الخدمات أو توسيع دائرة الشمول المالي. كما ينتظر أن يساهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المتعاملين (بالاعتماد على تقرير البنك المركزي، 2023).

الشكل رقم (01): الهيكل البنكي في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المراجع السابقة

يمثل الشكل أعلاه الهيكل البنكي في الجزائر، حيث نلاحظ أنه يقع على رأس الهيكل البنك المركزي وهو الجهة الرقابية والإشرافية على جميع البنوك، تنبثق منه البنوك التجارية والتي تنقسم إلى

بنوك تجارية وبنوك إسلامية فالبنوك التقليدية تنقسم إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة أغلبها عمومية كبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية

تعتبر ظاهرة التحول نحو الصيرفة الإسلامية من أبرز التطورات البارزة التي يشهدها النظام المصرفي، فتعددت صور ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية فبينما اكتفى البعض بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية ضمن خدماتها ومنتجاتها التقليدية. ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف التحول وأساليب التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية أيضا مبادئ التحول من البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية.

أولاً: ماهية التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية

هناك العديد من التعاريف الهادفة إلى محاولة ضبط ماهية التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية، ولعل من بين أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

■ **التعريف الأول:** هو انتقال المصارف التقليدية، من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية. ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعا لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحول واختلاف مصدره (يزن خلف، 2009م، الصفحات 69-70).

■ **التعريف الثاني:** الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. ويكمن عمل المصارف التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي طليعتها التعامل بالربا أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (بن عبد الرحمان ، المقاربات الممكنة للنحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي بالجزائر، 2021-2022، صفحة 64).

■ **التعريف الثالث:** هو ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية من خلال قيامها بإنشاء أو تحويل بعض فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية مسمى النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية (رابحي، 2021).

■ **التعريف الرابع:** التحول من سوق مالي تقليدي الى سوق مالي اسلامي هو القضاء على المعاملات غير الشرعية التي تحدث في السوق وتعويضها بأخرى تتوافق مع أحكام الشريعة

الإسلامية، ويشمل التحول كافة الأطراف المتعاملة في السوق المالي بما في ذلك مكونات السوق وأركانه ونقصد بها جميع المؤسسات من شركات مساهمة ومؤسسات وشركات وساطة مالية (صابر، 2023، صفحة 159)

وحسب ما تقدم من التعاريف التحول هو انتقال المصرف التقليدي كلياً أو جزئياً من الصيرفة المعتمدة على المعاملات الربوية إلى الصيرفة ذات المعاملات الإسلامية ويكون ذلك بالتخلي عن الخدمات التي تدر أرباحاً ربوية وإدخال خدمات تتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: أساليب التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

يقصد بأسلوب التحول الطريقة التي يتبعها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (يزن خلف، 2009م، صفحة 79) وفيما يلي أهم أساليب التحول:

■ **التحول الجزئي:** في هذا التحول يقوم المصرف بإنشاء نوافذ إسلامية أو تأسيس فروع إسلامية مستقلة تابعة للمصرف التقليدي، تقوم بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث أن المصرف التقليدي يزوج ما بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، أو من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ تمويلية إسلامية جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية. (مرباح، عامري، و عون الله، 2022، صفحة 159)

■ **التحول الكلي:** يتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة، وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله. (يزن خلف، 2009م، صفحة 80) ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول إلا أنه ينطوي على مخاطر جسيمة، وقد يتعرض البنك لأزمة مالية خانقة، مثل عدم القدرة على تلبية طلبات سحب أصحاب الودائع، ومع استمرار هذا الحال يعرض نفسه للمساءلة القضائية تجاه حقوق المودعين وكيفية استرجاعها. (منتهى، 2010م/1431هـ، صفحة 36)

■ **التحول المرحلي (التدريجي):** وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقاً لبرنامج مرحلي، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنياً وفقاً لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، ويتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول، لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل. (زرزار و غياد، 2017، صفحة 346)

وفي الجدول التالي ملخص لأهم إيجابيات وسلبيات كل أسلوب من هذه الأساليب:

الجدول رقم (01): إيجابيات وسلبيات أساليب التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

الأسلوب	الإيجابيات	السلبيات
أسلوب التحول الجزئي	- التمتع بدرجة عالية من الأمان وذلك فيها لو تعرضت التجربة لأي خسارة، فإن ضررها سيكون محصورا في مجال تنفيذ التجربة ولن يتأثر المصرف الرئيسي؛ - يتيح لإدارة المصرف اكتساب الخبرة اللازمة في مجال التحول، والكفيلة بتقليل عدد الأخطاء والمشاكل.	- صعوبة تحقيق استقلالية الفرع النموذجي عن المصرف الربوي إداريا وماليا، وبالتالي فشل المصرف التقليدي في إقناع المجتمع بجدية تحوله ومشروعية أعماله؛ - إن أية خسائر يتعرض لها الفرع النموذجي ستفتح الباب للتراجع عن فكرة التحول ومن ثم سيهدد ذلك استمرارية الفرع ووجوده.
أسلوب التحول الكلي	- تميزه بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول؛ - التخلص من الفوائد جملة واحدة وعدم الاستمرار في التعامل الربوي.	- ارتفاع معدل أخطاء العمل؛ - زيادة نفقات العمل؛ - انخفاض معدل الأداء من حيث الكم والكيف، لعدم تلقي القوى العاملة التدريب اللازم لمواجهة أعباء مهامهم الجديدة.
أسلوب التحول المرحلي "التدريجي"	- قلة الأخطاء والمشاكل؛ - وجود خطة وفترة زمنية لكل مرحلة من المراحل التحول.	- ازدواجية في العمل المصرفي مما يخلق نوعا من التناقض الداخلي بين مبادئ الشريعة الإسلامية والممارسات الربوية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

✓ (منتهى ، 2010م/1431هـ ، الصفحات 36-37)

✓ (يزن خلف، 2009م، الصفحات 79-81)

ويجب الإشارة إلى أن الأسلوب التدريجي في التحول بمقارنته مع الأسلوبين السابقين فإنه

أفضل وأقل مساوئ، ويعد أحسن الأساليب المعاصرة القابلة للتطبيق عمليا وفق برنامج وخطة زمنية

بشكل تدريجي.

ثالثا: مبادئ التحول من البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية

لكي ينجح أي بنك تقليدي يرغب في تحويل فروع وإداراته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهمها:

■ إعداد خطة إستراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل: إن نجاح عملية التحول تتطلب التبني الواضح من مجلس الإدارة والإدارة العليا لاستراتيجية التحول وتوفير الموارد المالية اللازمة لإنجازه، والتي يجب أن تشمل على النقاط الآتية: (رابحي، 2021، صفحة 248)

✓ إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميا يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي لانتهاء من التعامل بالربا أو أي محذور شرعي آخر، وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي يعلن فيه لتحويل البنك بالكامل إلى مصرف إسلامي؛

✓ ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وانشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، وأن يضع القائمون على البنك نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصادقية العمل المصرفي الإسلامي ويتطلب ذلك الاستقلال المالي والمحاسبي للفروع الإسلامية عن المركز الرئيسي والفروع الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال؛

✓ العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وحل المشاكل والعقبات التي يمكن ان تواجهها، والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرفع من كفاءتها باستمرار؛

✓ العمل على تطوير المنتجات المصرفية التي يحوزها المصرف التقليدي وتحويلها إلى منتجات إسلامية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذا محاولة ابتكار منتجات مصرفية إسلامية تكون بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية المبنية على الربا المحرم شرعا، حيث يقوم بهذه المهمة مهندسين ماليين مختصين في الهندسة المالية الإسلامية؛ (أسمع، 2022/2021، صفحة 134)

✓ على القائمون على عملية التحول استحضار النية الصادقة واحتساب الأجر والثواب من الله تبارك وتعالى أثناء مباشرتهم لعملية التحول وكذلك القيام بالنشاط المصرفي الإسلامي، باعتبار أن هذا العمل يعتبر طاعة لله وامتنالا لنهيهِ عن التعامل بالربا المحرم شرعا. (أسمع، 2022/2021، صفحة 134).

■ التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي وباقي الوحدات التقليدية داخل المصرف لضمان فعالية التحول: من أجل الحرص على التكامل بين مختلف فروع المصرف

الرئيسي وتفهم طبيعة هذا العمل، لضمان التعايش بينهما بعيدا عن الخلافات مما يسمح بتسهيل عملية تحويل باقي الوحدات التقليدية إلى وحدات إسلامية مستقبلا.

■ **إعداد خطة تدريب العاملين:** باعتبار أن العمل المصرفي الإسلامي يختلف تماما عن العمل المصرفي التقليدي كان لزاما على الفرع الإسلامي إعداد خطة مناسبة لتدريب العاملين على أساسيات ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي وكذا فقه المعاملات، من أجل تهميتهم وتحفيزهم لاستكمال معارفهم المصرفية وكذلك الشرعية وهذا باعتماد خطة تقسم عملية التكوين إلى عدة مراحل، على أن تشمل عملية التكوين كل العاملين في الفرع الإسلامي وبمختلف مستوياتهم.

■ **تعيين هيئة للرقابة الشرعية:** من أجل التأكد من شرعية المعاملات والمنتجات وكذا الأنشطة المصرفية التي يقوم بها الفرع الإسلامي، يجب تعيين هيئة رقابة شرعية تتكون من علماء وخبراء من ذوي الثقة ولهم الاطلاع الواسع على فقه المعاملات الإسلامية وكذا المعاملات المصرفية تسهر على الرقابة على كل أنشطة الفرع الإسلامي وعملياته للتأكد من خلوها من أي محذور شرعي وأنه يتم تنفيذها وفقا لضوابط لأحكام الشريعة الإسلامية.

■ **التدرج في تطبيق عملية التحول:** منطقيا لا يمكن في أي حال من الأحوال القيام بعملية التحول جملة واحدة وفي ظرف زمني قصير جدا حتى وإن كانت القرارات الصادرة عن الإدارة العليا للمصرف تأمر بضرورة التحول الفوري والكلي، وهذا يرجع إلى أن طبيعة الأعمال المصرفية مترابطة ومتعددة الأطراف (الأفراد، المؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية... إلخ)، وعلى هذا الأساس فعملية التحول تستغرق وقتا معتبرا بحكم هذا الترابط الذي يحتوي على علاقات قانونية مختلفة لا يمكن تسويتها دفعة واحدة. ويسمح التدرج في عملية التحول بإعطاء الوقت الكافي لتبليغ الزبائن والمودعين والمستثمرين بعملية التحول، إلى جانب الاتصال بالجهات الرقابية ومختلف المؤسسات المالية، وكذا كسب الوقت من أجل التدريب الجيد للعاملين للتحكم في آليات العمل المصرفي.

■ **الاستمرار وعدم التراجع عن قرار التحول:** يعتبر قرار التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي بمثابة التزام وعهد المسؤولين في المصرف التقليدي أمام المجتمع، الذي يحتم عليها الاستمرار وعدم التراجع عن قرارهم في التحول وهذا باتباع الخطة المسطرة لعملية التحول، فحتى لو عرفت عملية التحول تباطئا في التطبيق وهذا شيء طبيعي بحكم العقوبات التي تواجهها أثناء عملية التحول فهذا مقبول، لكن مالا يمكن للمجتمع قبله هو تراجع المصرف عن قرار التحول نهائيا (أسمع، 2022/2021، الصفحات 134-135).

المطلب الثالث: آليات التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية

إن التحول نحو الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية لا يتم بصورة فجائية، بل يمر عبر مجموعة من الآليات سنوضح في هذا المطلب مدخل لتقديم منتجات إسلامية، انشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية والتحول الكامل للبنك التقليدي إلى بنك إسلامي.

أولاً: مدخل تقديم منتجات إسلامية

إن التنوع الذي تتمتع به المنتجات وصيغ التمويل الإسلامية دفع بعض المصارف التقليدية إلى توفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة ويقدمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.

وبالتالي يعتبر هذا المدخل أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجارياً صرفاً، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي.

ومثال على ذلك ما حدث في مصرف السعودي الأمريكي عام 1996، وذلك عندما رغب أحد عملاء المصرف الكبار في التعامل بصيغة المرابحة بدلاً من القرض كشرط لاستمرار علاقته مع المصرف، وقد درس المصرف إمكانية تنفيذ رغبة عميله، وتم تنفيذ عملية المرابحة، ثم قام المصرف بالتوسع في تقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية بعد أن ازداد الطلب عليها (رستم، 1435هـ/2014م، صفحة 28).

ثانياً: مدخل انشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية

إن إنشاء الفروع الإسلامية هي إحدى أكثر المداخل التي لجأت إليها البنوك التقليدية للتحول إلى المصرفية الإسلامية، وهذا لكونها تناسبها لتبني النظام المزدوج "ربوي-إسلامي" لتلبية رغبات زبائنهم وتوسعة مكانتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

وتعرف الفروع الإسلامية بأنها " الفروع التي تنتمي إلى بنوك التقليدية وتمارس جميع الأنشطة والعمليات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يستطيع البنك التقليدي من خلال الفروع الإسلامية أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع النشاط المصرفي التقليدي. وتعود فكرة انشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية في مطلع السبعينات عندما حاولت بعض البنوك التقليدية التشكيك في مصداقية عمل البنوك الإسلامية والتي باءت بالفشل، فتقدمت باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم من خلالها منتجات وخدمات مصرفية، وكان " بنك مصر " في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت لإنشاء فروع إسلامية تابعة له وكان هذا في سنة 1980 وأطلق عليه " فرع حسين للمعاملات الإسلامية " ومن ثم تبعه البنك الوطني المصري ثم البنك الأهلي التجاري السعودي (قمومية، 2019، صفحة 43).

ويمكن تطبيق هذا المدخل باتباع إحدى الطرق التالية: (رستم، 1435هـ/2014م، الصفحات 26-27)

■ إنشاء فروع جديدة ومستقلة للمعاملات المصرفية الإسلامية منذ البداية: ومثال على ذلك قيام مصرف Citibank بإنشاء فرع إسلامي برأس مال مستقل في دولة البحرين في عام 1996، وأيضاً قيام مصرف University Bank التقليدي بإنشاء فرع إسلامي مستقل في عام 2005 والذي أعتبر أول مصرف تقليدي ينشئ فرع إسلامي تابع لمصرف تقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية).

■ تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخبرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد وبين التحول إلى فرع تقليدي آخر للمصرف نفسه. (ومثال على ذلك ما قام به مصرف الأهلي التجاري حيث بدأ في عام 1992 بتحويل فروعته التقليدية إلى فروع إسلامية، ومن أجل ذلك قام بإنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية لتشرف بدورها على تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية).

إن الطرق السالفة الذكر لفتح فروع إسلامية تابعة للبنك التقليدي يتم اختيار إحداها وفق ما يناسب البنك وطبيعة نشاطه والزيائن المتعامل معهم وكذا توفر الإمكانيات اللازمة لذلك من كوادر بشرية ووفرات مالية، ولعل أن هذه الفروع الإسلامية تختلف عن الفروع التقليدية من عدة جوانب يمكن تلخيصها فيما يلي: (قمومية، 2019، صفحة 44).

ثالثاً: التحول الكامل للبنك التقليدي إلى بنك إسلامي

يعني تحول بنك تقليدي بالكامل إلى بنك إسلامي حدوث تغيير في مفاهيم البنك وأساسه وبنيته وهيكله الإداري والتنظيمي لأنه يعني الانتقال إلى وضع آخر يختلف تماماً عن سابقه، ويهدف البنك إلى التخلي النهائي عن الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وإحلال محلها تلك الموافقة لها ويقوم البنك بإعداد خطة مسبقة لذلك مع إعداد جدول زمني معين للإلغاء النظام الربوي نهائياً.

ولقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي كما أن التحول يتطلب أمرين أساسيين: (قمومية، 2019، الصفحات 46-49).

■ التدرج في التطبيق: باعتبار أن المعاملات البنكية المحرمة شرعاً خاصة الربوية منها قد ترسخت في أغلب المجتمعات، فمن الصعب وغير المناسب أن يتم تغييرها واجتثاثها دفعة واحدة، بل يجب سلوك سبيل التدرج في بيان أضرارها وأخطارها هو الحل الأمثل لعلاجها وإن احتياج البنك التقليدي إلى هذا النوع من التدرج قد يكون ضرورياً لضمان نجاح عملية التحول وعدم تعثرها، وتتمثل مظاهر هذا التدرج في عدد من الإجراءات نذكر منها:

✓ تأجيل صرف الأموال المحرمة التي دخلت "خزينته" عن طريق العقود الربوية واستثمار أمواله في كل ما هو محرم شرعاً، وذلك ريثما تتم عملية التحول بشكل كامل؛

✓ العمل على إقناع المودعين والمتعاملين مع البنك على تحويل حساباتهم لدى البنك إلى حسابات إسلامية، وأن يتم استثمار هذه الحسابات وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي؛

✓ العمل على إيجاد الكوادر اللازمة لعملية التحول من خلال تدريب العاملين بالبنك على المبادئ الشرعية وأدوات التمويل الإسلامية؛

✓ بيع المحافظ الاستثمارية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، كأسهم البنوك الربوية وشركات التأمين غير الإسلامية ونحو ذلك؛

✓ تعديل نظام الحاسب الآلي حتى يكون متناسبا مع المصرفية الإسلامية؛

✓ تغيير نظام المحاسبة الداخلي للمصرف ليتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية؛

✓ تصحيح حسابات البنك لدى البنوك الربوية المحلية والخارجية.

■ توفير البديل الحلال لكل ما هو محرم: إن التحول المقصود هنا لا يشمل ما كان مباحاً من أعمال لبنك قبل التحول لأن ذلك ليس محلاً للتحول، وإنما يشمل التحول كل عمل يصاد الشريعة بحيث يتم تحويله بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما يتعلق بأنشطة البنك يندرج تحت أربعة أقسام:

✓ التحول في موارد البنك: حيث تتكون موارده من موارد داخلية وهي رأس المال والاحتياجات، حيث ليس هناك مشكل في تحول هذه الموارد، وموارد خارجية والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها والقروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى، فهذه الموارد هي التي تمثل مطلب التحول.

✓ التحول في التعامل مع البنوك الأخرى: من المعلوم أن البنك التقليدي يزاول نشاطه في ظل علاقته مع البنوك الأخرى بنوعيتها المركزية والتجارية (إسلامية وتقليدية)، سواء قبل التحول أو بعده، وإن العلاقة التي تربط البنك التقليدي بهذه البنوك هي علاقة دائن بمدين مرتبط بنظام الفائدة، وهو ما يعارض أحكام الشريعة الإسلامية، لذا ينبغي على البنك العمل على إيجاد البدائل الشرعية لها.

إن علاقة البنك مع البنك المركزي تظهر في ناحيتين: الإقراض بفائدة، والإيداع بفائدة، أما هذه الأخيرة فالبديل المقترح هو أن البنك بعد التحول إما أن يودع بدون فائدة وإما أن يتفق مع البنك المركزي على إيداع أوراق مالية يسهل تسيلها بسرعة، كشهادات أسهم الاستثمار أو الكمبيالات، أو يتفق معه على تقديم تمويلات مؤجلة السداد.

أما تعامل البنك التقليدي مع البنوك التجارية الأخرى فيظهر من خلال التحويلات الخارجية والداخلية، وعملية الاعتماد المستندي، ويقوم البنك لإنجاز هذه العمليات بفتح حسابات جارية بفائدة لدى هذه البنوك، والبديل الشرعي لها هو فتح حسابات جارية بدون فائدة لديها.

✓ التحول في أساليب الاستثمار: إن أغلب أساليب الاستثمار في البنك التقليدي تركز أساساً على القرض والاقتراض بفائدة، وهذا المبدأ مخالف للشرع الإسلامي، والبديل المقترح هو أن يقوم البنك بالاقتراض (قبول الودائع) من الزبائن بصفة مضارب، ومن ثم يتم استثمارها من خلال صيغ التمويل الإسلامية المتنوعة الموجودة لدى البنك، كالمضاربة، المشاركة، الإجارة، المrabحة، السلم، الإستصناع، وغير ذلك.

المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية

ظهرت فكرة النوافذ الإسلامية كخيار عملي اعتمدته عدة بنوك جزائرية، خاصة بعد التعديلات القانونية والتنظيمية التي سمحت بذلك. بهدف استقطاب شرائح معينة من الزبائن عبر خدمات ومنتجات مالية خالية من الفوائد الربوية. وقد شكلت هذه التجربة حلا وسطا بين المصارف الإسلامية المستقلة والبنوك التقليدية ، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف النوافذ الإسلامية وخصائصها بالإضافة إلى الأهداف وأسباب والدافع لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض بعض التعاريف التي قدمت للنوافذ الإسلامية في الأدبيات النظرية، وكذلك التعريف الذي يعتمد عليه المشرع الجزائري.

أولاً: تعريف النوافذ الإسلامية في الأدبيات النظرية

عرفت النوافذ الإسلامية بتعريفات عديدة نذكر منها:

■ **التعريف الأول:** عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها: " جزء من مؤسسة مالية تقليدية (قد تكون فرعاً أو وحدة مخصصة لهذه المؤسسة) تقدم كلا من إدارة المال (الحسابات الاستثمارية) والتمويل والاستثمار المتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها مع الالتزام بفصل الأموال. (كرميش و حسيبة ، 2024 ، صفحة 207).

■ **التعريف الثاني:** "تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية" وهناك من سار على نفس النهج فعرّفها بأنها: " قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية". (دوابه، 2023، صفحة 191).

■ **التعريف الثالث:** وحدات تنظيمية تديرها المصارف الربوية وتكون متخصصة في الخدمات المالية الإسلامية، حيث أطلق عليها ظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية (بن السيلت ، 2022 ، صفحة 117).

■ **التعريف الرابع:** يقصد بالنوافذ الإسلامية (Islamic windows) تقدم الخدمات المالية الإسلامية من خلال وحدة واحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية (جزار و بشكير، 2022، صفحة 253)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها: نافذة خاصة أو وحدة تابعة إداريا لبنك تقليدي حيث تقوم بتقديم الخدمات المالية المصرفية بهامش من الاستقلالية عن رأس المال البنك التقليدي، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كأنها بنك إسلامي مستقل.

ثانيا: تعريف النوافذ الإسلامية وفق المشرع الجزائري

كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بدايتها محكومة بالنصوص المنظمة للقطاع المصرفي التقليدي، والتي لا تلائم عمل النوافذ الإسلامية، ولكن بإصدار بنك الجزائر بعض الأنظمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها. (ختروسي ، 2022، صفحة 67).

▪ **النظام (02-18):** تضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018 النظام رقم (02-18) المؤرخ في 2018/11/04 قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وقد عرف النظام (02-18) في مادته الثانية العمليات المصرفية التشاركية أنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار.

▪ **النظام (02-20):** جاء النظام رقم (02-20) المحدد للعمليات البنكية والمؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 والصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية 2020، والذي يؤكد رغبة الحكومة في دعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها، حيث حددت المادة الأولى منه الهدف من إصدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وهي المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، وقد جاءت المواد التي تليها من المادة 5 إلى المادة 12 لتشرح كل منتج على حدى. (بن زراع، 2023، الصفحات 128-129).

ثالثا: خصائص النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ والفروع في تلك البنوك ومن أهم تلك الخصائص ما يلي: (قمومية، 2019، صفحة 68)

- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- تخضع اغلب النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية الى مراقب شرعي يتمثل في هيئة رقابة شرعية؛
- تتمثل اهم صيغ واساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاجارة بينما يقتصر الامر في الفروع والبنوك التقليدية على صيغة واحدة وان اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية؛
- أن هذه النوافذ الإسلامية تشكل سبيلا للمزاوجة بين العمل المصرفي الاسلامي المقدم من قبلها والعمل المصرفي الربوي المقدم من قبل البنك الرئيسي واقسامه الأخرى؛
- التبعية الادارية المباشرة لهذه النوافذ للبنك التقليدي، وكذا من حيث التكيف القانوني حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التقليدي؛
- يقوم المصرف التقليدي الرئيسي بتخصيص مبلغا معيناً كرأس مال للنافذة الإسلامية لكي تستطيع البدء في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كأن يكون على ودیعة استثمارية تقوم على مبدأ الربح والخسارة (أسمع، 2022/2021، صفحة 152)؛
- انفصال محاسبة النافذة الإسلامية عن المحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى للبنك التقليدي أو المؤسسة المالية؛
- إعداد وعرض القوائم المالية وحسابات الزبائن بشكل مستقل عن باقي الهياكل الأخرى للبنك (قنوش، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود، 2023، صفحة 97).

المطلب الثاني: أهداف ودوافع فتح النوافذ الإسلامية

سيتناول هذا المطلب الأهداف التي تسعى لها البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية التابعة لها، بالإضافة إلى دوافع وأسباب فتح النوافذ الإسلامية.

أولاً: أهداف النوافذ الإسلامية

- لقد تعددت أهداف فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية نذكر منها ما يلي:
- الرغبة في فسح المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام؛ (نوة، 2022، صفحة 4)
 - جلب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفق الأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
 - رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك الإسلامية؛
 - رغبة البنوك التجارية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققته في جذب الموارد واستخدامات وتحقيق الأرباح؛

- المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم؛ (العجاج، 2022، الصفحات 1286-1287)
- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد؛ (قنوش، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود، 2023، صفحة 96)
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات (طهراوي، 2022، صفحة 644).

ثانيا: دوافع وأسباب فتح النوافذ الإسلامية

- لقد تعددت دوافع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من بنك إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وقد تمثلت هذه الدوافع في دوافع عقائدية ودوافع شرعية بالإضافة إلى دوافع اقتصادية ويمكن توضيحها كالتالي: (بن السيلت ، 2022، الصفحات 120-121)
- **دوافع عقائدية:** تنطلق اعمال المصرفية الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن اعمال البنوك التقليدية بحيث تركز على مبدأ الاستخلاف بان ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، وهو مؤمن بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الايمان وترك الربا والتخلص منه.
 - **دوافع شرعية:** تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الاعمال المصرفية من الربوية الى الإسلامية بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله الى النظام الإسلامي.
 - **دوافع اقتصادية:** إضافة إلى الدوافع العقائدية والشرعية لتأسيس البنوك التقليدية للنوافذ الإسلامية هناك دوافع أخرى اقتصادية تتمثل في نقاط التالية:
 - ✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، ورأسمال الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛
 - ✓ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛
 - ✓ ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية.
- بالإضافة إلى هذه الدوافع، هناك أسباب أخرى عديدة دعت العديد من البنوك التقليدية لفتح نوافذ وشبابيك تخصص في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت

من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي: (بن السيلت ، 2022، صفحة 120)

- الانفتاح على النوافذ الإسلامية بالجزائر هو خطوة للاستفادة من إيجابيات الصيرفة الإسلامية؛
- محاولة جذب الأموال المكتتزة وكذا المتداولة خارج القطاع المصرفي، بسبب عزوف أصحابها عن التعامل بالمعاملات المحرمة؛
- رفع العوائد وجنب المزيد من العملاء من خلال المصرفية الإسلامية للاستحواذ على أكبر حصة في السوق المالية؛
- سعي البنوك التقليدية على الحفاظ على عملائها من التوجه إلى البنوك الإسلامية؛
- الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي. (كرميش و حسيبة ، 2024، صفحة 208)

■ ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية عن طريق النوافذ الإسلامية، وذلك نحو تعظيم الأرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبياً مما يحصلون عليه من المصارف التقليدية، وخاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية؛ (قاسمي و قايد ، 2023/2022، صفحة 56)

■ تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: متطلبات وعقبات فتح نوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

سنتناول في هذا المطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يجب توفرها لضمان نجاح النافذة الإسلامية، غير أن انشاء هذه النوافذ لا يخلو من العقبات وفيما يلي يتم التعرف عليهما.

أولاً: متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية تحقيق المتطلبات التالية: (طهراوي، 2022، صفحة 646)

- **متطلبات قانونية:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:
 - ✓ صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن تم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
 - ✓ الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛

✓ تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول والآثار القانونية المترتبة وكذا العقوبات القانونية المحتملة؛

✓ بيان استقلالية النافذة المراد إنشاؤها محاسبيا وماليا عن باقي أقسام البنك من خلال تقديم هيكل تنظيمي مبدئي مرفق بقائمة المستخدمين المخصصين حصريا لذلك يوضح فيه ضمان الاستقلالية (كرميش و حسيبة ، 2024 ، صفحة 211).

■ **متطلبات شرعية:** تنحصر هذه المتطلبات في النقاط التالية: (طهراوي ، 2022 ، صفحة 646)

✓ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافذة للتمويل الإسلامي؛

✓ تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛

✓ إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛

✓ الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

■ **متطلبات مالية وإدارية:** تنحصر هذه المتطلبات في النقاط التالية: (كرميش و حسيبة ، 2024 ، الصفحات 211-212)

✓ إعداد تقارير دورية وجمع البيانات والمستندات اليومية الخاصة بالنوافذ الإسلامية وتقديمها لبنك الجزائر، الهيئة الشرعية وباقي الجهات المعنية وذلك لتعزيز الاستقلال المالي والمحاسبي للنافذة الإسلامية؛

✓ فصل حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية على باقي الحسابات لضمان عدم اختلاط الأموال؛

✓ توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين، واعتماد مبدأ الكفاءة، القناعة والالتزام بأحكام الشريعة كمبدأ رئيسي للتوظيف؛

✓ إعداد برامج تدريبية وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في العقود والضوابط الشرعية مع دراسة الفرص الاستثمارية واستحداث أساليب تمويلية وفق الشريعة الإسلامية.

ثانيا: عقبات فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر

لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عير التحول الجزئي للبنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي عبر مدخل النوافذ الإسلامية هناك العديد من العراقيل والعقبات وهذا راجع إلى كون غالبيتها تنشط في بيئة عمل تقليدية تسيطر عليها القوانين الوضعية الربوية، مما يجعل عملية التحول صعبة التحقيق، ومن أبرزها ما يلي: (أسمع ، 2022/2021 ، الصفحات 179-181)

■ **العقبات القانونية والتشريعية:** تتمثل أهم العقبات القانونية والتشريعية التي تواجه التحول إلى الصيرفة الإسلامية فيما يلي:

✓ غياب القانون الخاص بعملية التحول الكلي والذي ينص بإمكانية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، بل اقتصر فقط على صدور نظامين (النظام 02-18 و 02-20) يسمحان بالمصارف

التقليدية بفتح نوافذ إسلامية للتعامل بالمنتجات الإسلامية بعد الحصول على موافقة بنك الجزائر وكذلك الحصول على شهادة المطابقة من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛

✓ بالرغم من الترخيص الذي منحه بنك الجزائر لفتح النوافذ الإسلامية لبعض المصارف التقليدية في الجزائر إلى جانب المصارف الإسلامية الناشطة (مصرف السلام وبنك البركة)، إلا أنه لا توجد التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، فبنك الجزائر لا يزال يعتبر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي فتحت لها نوافذ إسلامية مثل باقي المصارف التقليدية التي تتعامل بالربا المحرم، وهذا ما يتضح جليا من خلال أساليب الرقابة الكمية التي يطبقها بنك الجزائر على المصارف بدون استثناء:

✓ **الاحتياطي القانوني:** حيث يلزم البنك المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في شكل رصيد دائم لديه، وهذا لا شك أنه يعطل جزء من المال بدون الحصول على عائد عليه لأنه لم يستثمر، وبالتالي التأثير على المداخل وأرباح المصرف، ولقد خفض بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإجباري من 3% إلى 2% ابتداء من 15 فيفري 2021؛

✓ **معدل إعادة الخصم:** من المعلوم أن البنك المركزي يعتبر الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للمصارف التجارية مقابل معدل فائدة محدد، وهذا لا يجوز شرعا أن تتعامل به المصارف الإسلامية، حيث بلغ معدل إعادة الخصم المطبق حاليا من طرف بنك الجزائر نسبة 3 بدل من 3,25 وهذا ابتداء من أفريل 2020،

✓ **تحدي السيولة:** لما يحتاج المصرف التقليدي للسيولة فإنه عادة يلجأ إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، غير أن المصرف الإسلامي لا يمكنه اللجوء إلى البنك المركزي، للاستفادة من تسهيلات مقابل سعر فائدة محدد مسبقا، كما أنه لا يمكنه اللجوء إلى سوق ما بين البنوك للحصول على السيولة اللازمة بسبب الفوائد الربوية؛

✓ تأخر صدور الموافقة النهائية من طرف الجهات المختصة بتحول المصرف التقليدي، يترتب عنه استمرار المصرف التعامل بالمعاملات الربوية، أو التوقف عن النشاط مما قد يعرضه لخسائر مالية.

■ **عقبات شرعية:** تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر العديد من العقبات الشرعية نذكر منها: (خطوي و بن موسى ، 2021، صفحة 99)

✓ **التبعية وعدم الاستقلال التام:** يوجد العديد من العقبات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك تقليدي، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي.

ومن الأمور التي تشوب عمل هذه النوافذ أيضا والتي تخلق كثيرا للهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه، (بن السيلت ، 2022، صفحة 126) على الرغم من تأكيد النظام رقم 20-02 الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حول ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي، ومن

عدة جوانب (إدارية، مالية، محاسبية، وتنفيذية) (خطوي و بن موسى ، 2021، صفحة 99)، ومن المخاطر التشغيلية إدارة أنشطة بنكية تقليدية وإسلامية في آن واحد تزيد من التعقيد وتشكل مخاطر تشغيلية إضافية قد تؤثر على الأداء العام للبنك (salh, 2019, p. 04) .

✓ **ضعف وندرة الإطارات البشرية:** تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفي الإسلامي ، حيث تواجه البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية، وكذلك قلة أصحاب الخبرة والاختصاص وعدم معرفتهم بمبادئ التمويل وصيغ التمويل الإسلامي بشكل كاف، وهذا لأن جل الموظفين بالنوافذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، وبالتالي افتقارهم للمؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسمعة البنك ككل (خطوي و بن موسى ، 2021، صفحة 100).

■ الفصل المالي والمحاسبي:

ضرورة الفصل الواضح بين العمليات المالية التقليدية والعمليات الإسلامية تتطلب أنظمة محاسبية منفصلة لضمان الشفافية والمطابقة الشرعية، وهو أمر معقد من الناحية التنفيذية (salh, 2019, p. 04).

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للبنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية في الجزائر. حيث تم التطرق في المبحث الأول ماهية البنوك التقليدية والتطورات التي شهدتها عبر مراحلها المختلفة، كما تناولنا التحول من مصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية مع آلياته. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية النوافذ الإسلامية ودوافع وأسباب فتحها، وبيان أهم المنتجات والخدمات التي تقدمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع الإشارة إلى أهم المتطلبات الأساسية لفتح النوافذ الإسلامية في الجزائر ومختلف العقبات التي تواجهها.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لواقع النافذة الإسلامية بينك الفلاحة
والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع أثر النوافذ الإسلامية على نشاط البنوك التقليدية في الجزائر، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع، لذلك قمنا بدراسة ميدانية في مجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريرج. اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تجربة النوافذ الإسلامية وكان من الأوائل الذين قدموا خدمات مصرفية إسلامية. وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق إلى التعرف على صيغ التمويل المعتمدة في النافذة ونشاطها.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: دراسة وصفية للنافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لنشاط النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR واحداً من أبرز البنوك التجارية في الجزائر حيث يلعب دوراً هاماً في تمويل القطاع الفلاحي والريفي وقد تطور نشاط البنك ليتوسع في تقديم خدمات مصرفية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، مع احتفاظه بخصوصية نشاطه المرتبط بالفلاحين والمجال الزراعي سنبرز في هذا المبحث تعريف البنك BADR ومؤشراته المالية.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه

أولاً: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

لقد كان البنك الوطني الجزائري هو المسؤول عن تمويل مختلف الأنشطة، ومن بينها القطاع الفلاحي، وبسبب ازدياد حاجات الإنسان المستمرة للقطاع الفلاحي أدى إلى ظهور نقصا وعجزا ملموسا من قبل البنك الوطني، مما دفع بالضرورة إلى إنشاء بنك آخر تمنح له هذه المهمة بدلا عن البنك الوطني الجزائري. وعلى ذلك أسس بنك أخذ اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم رقم 106/82 بتاريخ 13 مارس 1982، بعد إعادة الهيكلة المالية التنظيمية للقطاع المصرفي، من أجل تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والصناعي والري والصيد البحري.

غير أنه وفي الوقت الراهن لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا بشكل مطلق فيما أنيط به من المهام، بل تعداها إلى مهام أخرى تجارية أكثر منها فلاحية، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبذلك توسعت دائرة أعماله ودفعه إلى ذلك الاستجابة إلى متطلبات وامكانيات اقتصاد السوق التي تستلزم بالضرورة التحكم في آلية من حيث العرض والطلب والقدرة على المنافسة.

وتطبيقا للقانون 88/01 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية إضافة إلى المرسوم رقم 88/101 المؤرخ في 16 ماي 1988، تم تحويل بنك بدر إلى شركة مساهمة إثراء التحولات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شركة أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره مليارين ومئتين مليون دينار جزائري والذي وصل حاليا إلى رأس مال قدرة أربعة وخمسة مليارات دينار جزائري.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسة تسهيلا لخدماته بعدا تم تقسيم البلاد إلى 58 ولاية على مستوى الوطن (وثائق داخلية للبنك، 2025).

في 2019 أصبح يحتضن 339 وكالة يخضعون لسلطة 39 مديرية جهوية حسب الإحصائيات المقدمة في الموقع الرسمي للبنك في نهاية سنة 2019، حيث يساهم البنك في تشغيل أكثر من 7000 عامل ما بين موظف وإطار، مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن هدفهم الإصغاء إلى انشغالات الزبائن من أجل تحقيق رضا الزبائن (بن وسعد و غرزي، 2023، صفحة 393).

ثانياً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

يقدم البنك باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والرقمية لدعم ومرافقة عملائه في تحسين وتطوير

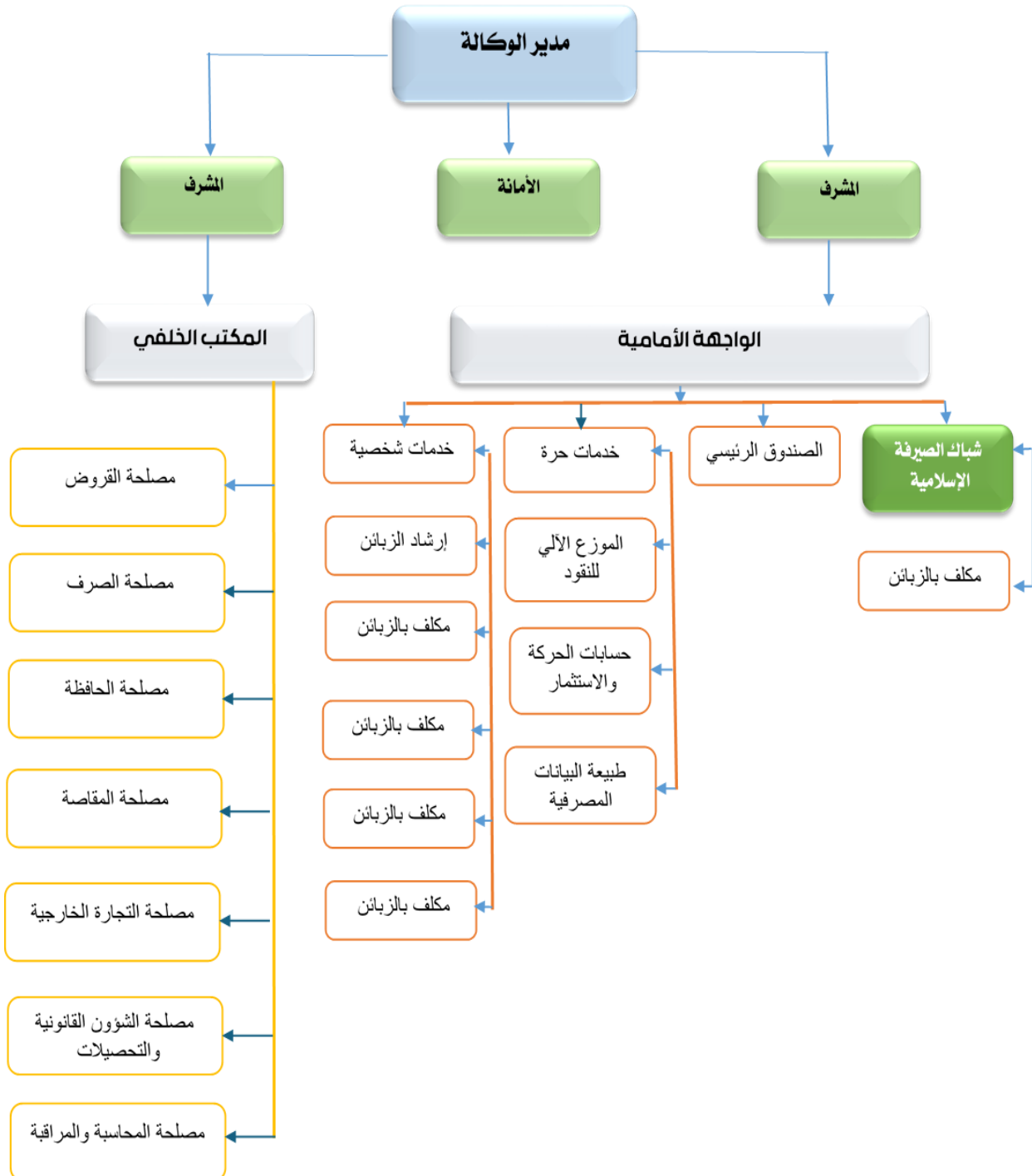
نشاطاتهم. ومن المهام التي يقوم بها ما يلي:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها عن طريق ترقية عمليتين للادخار والاستثمار؛
 - عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين؛
 - معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي؛
 - فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم؛
 - تشجيع وترقية الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوي؛
 - قبول الودائع ومنح القروض؛
 - ينفذ جميع العمليات المصرفية والمالية المتعلقة بالإنتاج الزراعي؛
 - البدر هو بنك لتنمية الريف أي أنه يركز على تقديم الخدمات المالية للسكان الريفيين ويدعم تنمية المناطق الريفية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (تاوتي، 2024، صفحة 81).
- ثالثاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وتتمثل فيما يلي: (وثائق داخلية للبنك، 2025)
- يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ترقية القطاع الفلاحي، التنمية الريفية، قطاع الأغذية الزراعية، الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من خلال ما يلي:
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات؛
 - الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف؛
 - تحسن نوعية وجودة الخدمات؛
 - تطوير المنتجات الزراعية والغذائية، والصناعية، وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة؛
 - المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني؛
 - توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك

سنبين من خلال الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج 696



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج.

يوضح الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج 696 والذي يبرز من خلاله التسلسل الإداري والوظيفي المعتمد في تسيير الوكالة، يتضمن الهيكل الواجهة الأمامية والمكتب الخلفي هذا الأخير نجد فيه عدة مصالح منها مصلحة المقاصة، مصلحة التجارة الخارجية وفي الواجهة الأمامية نجد خدمات شخصية، مكتب مكلف بالزبائن والصندوق الرئيسي، أيضا وجود شبك الصيرفة الإسلامية وهو ما يمثل إضافة نوعية في الهيكل التقليدي، إذ تم دمج خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن الوكالة من خلال مصلحة شبك الصيرفة الإسلامية التي تعمل تحت اشراف الإدارة العامة.

المطلب الثالث: تطور المؤشرات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعد الموارد والاستخدامات من المكونات الأساسية في البنك إذ تعكس طبيعة مصادر التمويل التي يعتمد عليها البنك من جهة، وكيفية توظيف هذه الموارد في نشاطاته المختلفة من جهة أخرى، وفي هذا السياق يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الموارد والاستخدامات داخل بنك محل الدراسة.

أولاً: الموارد والاستخدامات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

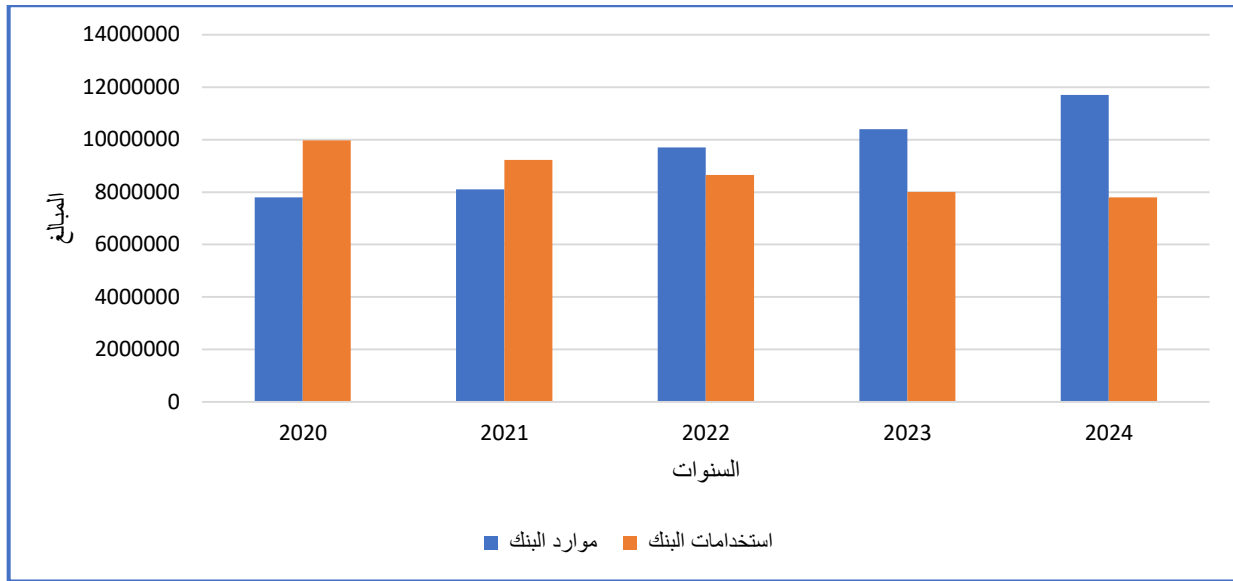
تعد الموارد والاستخدامات واحدة من أهم المؤشرات المالية في المؤسسات المالية لاسيما البنوك، حيث تعكس قدرة البنك على توفير الموارد واستخدامها الكفاء بهدف تحقيق الأرباح، وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية تشمل الموارد رأس المال (الاحتياطات والأرباح المحتجزة) والودائع (الحسابات الجارية دفاتر الادخار ودائع لأجل وسندات الصندوق...إلخ)، بينما تتضمن الاستخدامات القروض والتي تعتبر أهم أداة لتحقيق الأرباح، المصاريف التشغيلية والتوسعات وتتمثل في فروع جديدة وتطوير الأنظمة البنكية أيضا الاحتياط النقدي والمقصود به تلك النسبة التي يحتفظ بها البنك في البنك المركزي أو لديه لتلبية السحب اليومي للعملاء، الاستثمار في الأوراق المالية مثل السندات أو أسهم الشركات التي تحقق عائد مستمر.

الجدول رقم (02): يمثل نسبة الموارد والاستخدامات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الوحدة 10³ دج)

2024	2023	2022	2021	2020	
11700000	10400000	9700000	8100000	7800000	موارد البنك
7800000	8001500	8650000	9230000	9970000	استخدامات البنك

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (03) يمثل الموارد والاستخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يبرز كل من الجدول والمنحنى تطور موارد البنك واستخداماته خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، ومن خلال المعطيات الرقمية نلاحظ أنه في سنتي (2020-2021) تتفوق الاستخدامات على الموارد حيث وصلت في 2020 إلى 9,97 مليار دج مما قد يدل على أن البنك اعتمد على استخدام الأرباح المحتجزة في منح القروض، وانخفاض الموارد راجع إلى التأثير بجائحة كورونا وتوقف الصادرات والواردات، أما في السنوات (2022-2024) فقد تجاوزت الموارد الاستخدامات إلى أن وصلت إلى 11,7 مليار دج، وهذا مؤشر إيجابي يدل على تحسن الوضع المالي للبنك وتحقيق فائض، ويمكن القول أن البنك عرف خلال هذه الفترة انتقالاً تدريجياً من حالة عدم التوازن المالي نحو وضعية أكثر استقراراً تجلت في تحقيق فائض مالي.

ثانياً: القروض والودائع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

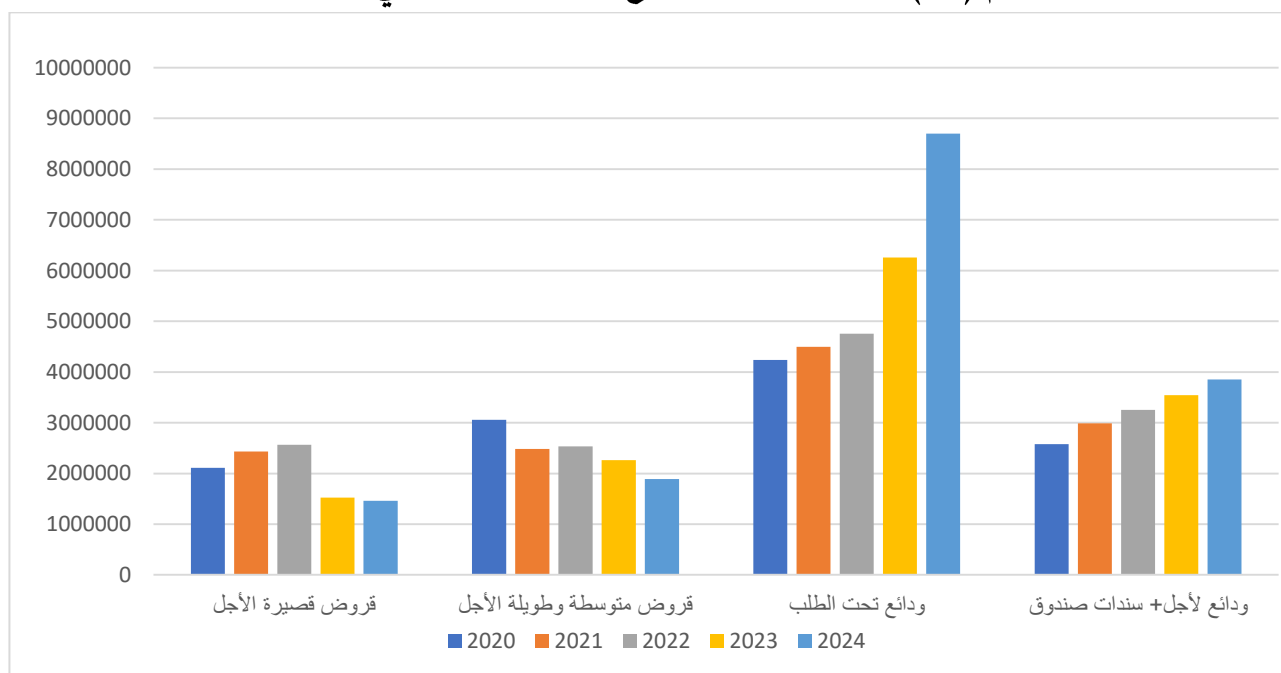
تعد القروض والودائع من أبرز العمليات المصرفية التي تمارسها البنوك، فالبنك يقوم بدور الوسيط المالي بين المدخرين الذين يودعون أموالهم والمقترضين الذين يحتاجون إلى تمويل لتلبية احتياجاتهم. وتتخذ القروض عدة أشكال وأنواع تختلف باختلاف الغرض منها ومدتها، أما الودائع فتمثل المصدر الرئيسي للبنك وتتنوع بين ودائع تحت الطلب وودائع لأجل.

الجدول رقم (03): تطور القروض والودائع بمختلف أشكالها في بنك BADR (الوحدة 10³ دج)

المجموع	2024	2023	2022	2021	2020	
10094329	1458845	1523595	2565818	2434885	2111186	قروض قصيرة الأجل C.C. T
9747360	1890119	2264041	2535054	2481677	3058146	قروض متوسطة وطويلة الأجل C.M.L. T
28450939	8700446	6259691	4756057	4498973	4235772	ودائع تحت الطلب
16215154	3853935	3541526	3254975	2988115	2576603	ودائع لأجل + سندات صندوق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (04) تطور القروض والودائع بمختلف أشكالها في بنك BADR



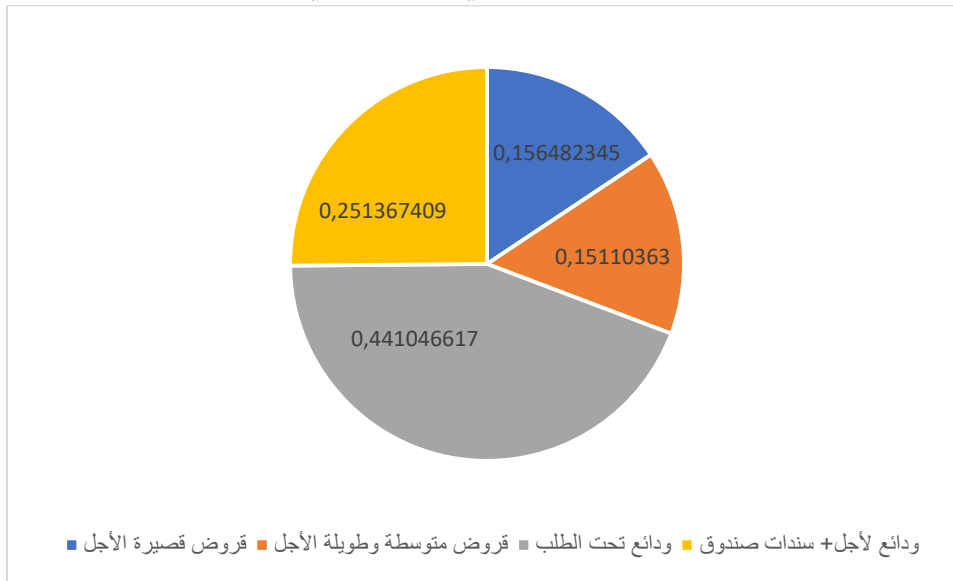
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تغيرات مستمرة في كل أنواع القروض الموجودة، وإن كانت هذه التغيرات تختلف من نوع إلى آخر، فنلاحظ أن القروض قصيرة الأجل في مستمر خلال الثلاث سنوات الأولى بسبب الإقبال المتزايد للزبائن من فئة الفلاحين للقروض الموسمية (زراعية) أما في السنتين الأخيرتين انخفضت بسبب نقص الإقبال على القروض الموسمية وهذا راجع إلى أزمة الجفاف، وعدم تسديدهم

للقروض السابقة. بينما عرفت القروض المتوسطة وطويلة الأجل تراجع مستمر خلال (2020 إلى 2024) حيث انتقلت من 3058146 دج إلى أن وصلت 1890119 دج، وهذا راجع إلى تجميد بعض القروض من التمويل (وقف مؤقت) خصوصا قروض ANSEJ. ومن جهة أخرى عرفت الودائع تحت الطلب تطور مستمر طيلة الفترة (2020-2024) وإن كانت سنة 2024 قد سجلت تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2023 حيث انتقلت من 6259691 دج إلى 8700446 دج وهذا بسبب اختيار الزبائن لهذا النوع من الودائع التي تمكنهم من سحبها في أي وقت دون إخطار أو إبلاغ مسبق للبنك، وفي نفس السياق استمرت الودائع لأجل وسندات الصندوق في الارتفاع المستمر خلال الفترة (2020-2024) حيث كان التطور تدريجيا وبوتيرة شبه ثابتة، وقد يرجع ذلك إلى أن هذا النوع من الودائع له مقابل الحصول على عائد مالي في مدة زمنية محددة مسبقا.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية كل أنواع القروض والودائع المشار إليها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلا أنها تختلف في وزنها النسبي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05) التوزيع النسبي للقروض في بنك BADR



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

توضح الدائرة التوزيع النسبي للقروض والودائع في البنك حيث استحوذت الودائع تحت الطلب على الحصة الأكبر بحوالي 44% من حجم الكلي، ثم تليها ودائع لأجل وسندات الصندوق بنسبة تفوق 25 %، بينما اقتسمت بشكل متساوي تقريبا 15 % كل من القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وصفية لنافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنحاول في هذا المبحث استعراض كل الجوانب الخاصة بالنافذة الإسلامية من ناحية نشأتها في البنك الفلاحة والتنمية الريفية وصيغ التمويل الإسلامية القائمة في النافذة، كما سنتطرق إلى الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها من حسابات ودفاتر.

المطلب الأول: نشأة وآلية عمل النافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: نشأة النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

أطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدمات الصيرفة الإسلامية في جوان 2021، مستندا إلى النظام 02-20 الصادر عن بنك الجزائر، الذي ينظم الصيرفة التشاركية، بدأ البنك في البداية بفتح شبابيك إسلامية في ست ولايات، وسرعان ما توسع ليشمل 46 شباكاً و3 وكالات مخصصة بالكامل للصيرفة الإسلامية في الجزائر العاصمة، البليدة، ورقلة، وتيزي وزو، ثم وصل عددها 81 شباك وأربع وكالات متخصصة مع نهاية 2023، فيما يعتزم البنك مواصلة تعميم هذه الشبائك لتشمل تدريجياً جميع وكالاته التجارية الأخرى عبر كامل التراب الوطني، وفي ولاية برج بوعريج تم تأسيس النافذة الإسلامية بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 696 بتاريخ 3 أكتوبر 2021، كخطوة استراتيجية تهدف إلى تلبية احتياجات فئة واسعة من الزبائن الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وجاء هذا القرار في إطار مواكبة التوجه الوطني نحو تطوير الصيرفة الإسلامية وتنويع الخدمات المصرفية، لا سيما بعد إصدار الأطر التنظيمية من طرف البنك المركزي الجزائري، والتي سمحت للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية تخضع لضوابط شرعية وتنظيمية دقيقة.

وقد جاء إنشاء هذه النافذة استجابة لجملة من الدوافع، أهمها: (مسؤولين البنك، 2025)

- ✓ الطلب المتزايد من الزبائن على منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يعكس تغيراً في سلوك المستهلك المالي وبروز وعي ديني ومالي جديد.
- ✓ تنويع نشاطات البنك من خلال فتح مجالات جديدة للاستثمار والتمويل، ما يسمح بتحقيق التوازن بين الأنشطة التقليدية والإسلامية؛
- ✓ استقطاب الكتلة النقدية خارج القطاع المصرفي الرسمي، خاصة في ظل وجود أموال كبيرة في السوق الموازية يفضل أصحابها التعامل وفق صيغ تمويل إسلامية؛
- ✓ تعزيز التنافسية في السوق المصرفية عبر تقديم منتجات جديدة تجذب شريحة من العملاء لم تكن تتعامل سابقاً مع النظام البنكي التقليدي؛
- ✓ الامتثال لتوجهات الدولة نحو إشراك الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي؛
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع فلاحية وصناعية.

ثانياً: تنظيم وإدارة النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

تخضع النافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتنظيم داخلي يضمن توافق عملياتها مع الشريعة الإسلامية من جهة، ومع النظام البنكي التقليدي من جهة أخرى، حيث تعمل ضمن الهيكل الإداري للبنك بنموذجه التقليدي، وإن كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية الإدارية والمالية الجزئية من خلال تخصيص قسم خاص بها يشرف على العمليات المالية والامتثال الشرعي، فإنها تبقى خاضعة لإشراف الإدارة العامة للبنك، يتم ذلك بتنسيق مستمر بين النافذة الإسلامية والأقسام التقليدية، لا سيما في الجوانب المحاسبية، القانونية، وتقنيات المعلومات. ويكون هذا التنسيق ضرورياً لتفادي أي تعارض في العمليات وضمان حسن سير العمل المشترك. من خلال التوفيق بين التمويل الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي لاسيما فيما يتعلق ب: (مسؤولين البنك، 2025)

- ✓ فصل الحسابات بين العمليات الإسلامية والتقليدية لضمان الشفافية؛
- ✓ التعامل مع الخصوصيات المالية للمنتجات الإسلامية (كالمرابحة والإجارة)؛
- ✓ الاستعانة بهيئة للرقابة الشرعية داخل البنك لمراقبة العمليات وضمان توافقها مع الفتاوى الصادرة، حيث يشكل الامتثال الشرعي أحد الركائز الأساسية لعمل النافذة الإسلامية ويفرض على كل منتج مالي أن يعرض على الهيئة الشرعية للموافقة وقد تقتضي بعض العمليات إجراءات إضافية للتوثيق والمراجعة الشرعية.

المطلب الثاني: الخدمات المالية الإسلامية بالبنك

تعد الحسابات الجارية والدفاتر الإسلامية من أبرز الخدمات التي تقدمها النافذة الإسلامية بالبنك فهي تمكن العملاء بإجراء معاملاتهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: الدفاتر الادخارية الإسلامية

تتوفر في النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتوفر مجموعة من الدفاتر الإسلامية على حسب شريحة (فئات) العملاء وهي: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

- **دفتر التوفير الإسلامي:** هو دفتر مفتوح بالعملة الوطنية والغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الأجل بشكل تدريجي، وهو منتج توفير غير مدر للأرباح مخصص حصرياً للأشخاص الطبيعية فقط. يحتوي دفتر توفير إسلامي على الأموال المودعة من قبل العميل في حساب مفتوح على مستوى شبك الصيرفة الإسلامية للبنك، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت وذلك عن طريق السحب الجزئي أو الكلي، والعمليات المرخصة هي السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. كما أن دفتر التوفير الإسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...).
- **دفتر الادخار الإسلامي الاستثماري:** هو دفتر يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقاً للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك، حيث يتم قيد في الجانب إيداعات، تحويلات الأموال الواردة والأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين فإنه يتم قيد كل عمليات المنجزة أو التحويلات الصادرة. تعتبر مبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين، ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال، العمليات المرخصة هي السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. دفتر توفير إسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...).
- **دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح:** هو دفتر يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقاً للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك، حيث يتم قيد في الجانب إيداعات، تحويلات الأموال الواردة والأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين فإنه يتم قيد كل عمليات المنجزة أو التحويلات الصادرة. تعتبر مبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين، ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال، العمليات المرخصة هي السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. كما أن دفتر توفير إسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...).

الجدول رقم (04) الدفاتر المستخدمة في النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

دفتر ادخار إسلامي استثماري	دفتر ادخار إسلامي استثماري	دفتر توفير إسلامي	
فلاح	فلاح	فلاح	
شهادة الميلاد بطاقة هوية سارية المفعول	نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول بطاقة إقامة	نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول بطاقة إقامة	الوثائق المطلوبة
المبلغ: أدنى 5.000 دج أقصى غير محدد العائد: حسب الشروط المصرفية مصارف مسك الحساب: لا شيء	المبلغ: أدنى 5.000 دج أقصى غير محدد العائد: حسب الشروط المصرفية مصارف مسك الحساب: لا شيء	المبلغ: أدنى 1.000 دج أقصى غير محدد العائد: لا شيء مصارف مسك الحساب: لا شيء	الشروط المالية
سنوياً	سنوياً	لا شيء	دورية دفع الأرباح
عند انتهاء الدفتر الأول عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر ...	عند انتهاء الدفتر الأول عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر ...	عند انتهاء الدفتر الأول عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر ...	تغيير الدفتر
عند طلب صاحب الحساب من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عند وفاة العميل وتصفية الشركة	عند طلب الولي أو صاحب الحساب من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عند وفاة العميل وتصفية الشركة	عند طلب صاحب الحساب من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عند وفاة العميل وتصفية الشركة	غلق الحساب

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك.

يمنح هذا البنك تشكيلة متنوعة نسبيا من حسابات ذات الطابع الادخاري والاستثماري طويلة الأجل التي تسمح بإعطاء فرصة لمختلف المتعاملين الراغبين في توظيف فوائضهم المالية وفق الشريعة الإسلامية، تتراوح هذه الدفاتر بين تلك المدرة للعوائد تبعا لنتائج ونجاعة الاستثمارات المنجزة، وتلك التي تعبر عن حماية الموارد المالية لاستخدامها في المستقبل كما هو الحال بالنسبة لدفتر التوفير الإسلامي الذي يختص بالأشخاص الطبيعية فقط.

ثانيا: الحسابات الجارية الإسلامية

تتوفر في النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتوفر مجموعة من الحسابات الإسلامية على حسب صفة العملاء وهي: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

- **حساب جاري إسلامي:** هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص أو معنوي لغرض شخصي أو مهني يعرضه شبك الصيرفة الإسلامية على عملائه في إطار عمليات الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام نظام بنك الجزائر رقم 02-20. يقوم المنتج على أساس الصيغة الشرعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضاً أو تسبيق يقدمه العميل إلى شبك الصيرفة الإسلامية في شكل ودیعة تحت الطلب لا يتلقى بموجبها أي مكافأة، والعمليات المرخصة في هذا الحساب هي السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. **يمكن لحساب جاري إسلامي أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...).**
- **حساب شيك إسلامي:** هو حساب تحت الطلب يفتحه البنك أو شبك الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله نشاطاته غير أنه يضمنه. فمتى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله، التزم شبك الصيرفة الإسلامية برد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر، ويجوز للشباك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب الشيك عمولات أو أجرة وفقاً لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشباك. ومن بين العمليات المرخصة في هذا الحساب السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. **يمكن كذلك لحساب شيك إسلامي أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...).**

الجدول رقم (05) الحسابات الجارية في النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

حساب جاري إسلامي	حساب شيك إسلامي	
الوثائق المطلوبة	- حسب طبيعة النشاط.	-نسخة من ب. ب. ت. وأو ر.س أو جواز السفر للمواطنين المقيمين، بطاقة الإقامة وجواز السفر لغير المقيمين والأجانب؛ -وكالة خاصة للمكفوفين؛ -شهادة الميلاد، شهادة الإقامة؛ -شهادة عمل أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل؛ -02 صورة شخصية.
الشروط المالية	-المبلغ: أدنى 5.000 دج أقصى غير محدد؛ -العائد: لا شيء؛ -مصارف مسك الحساب: حسب الشروط المصرفية غير معني بالاقطاعات AGIOS	-المبلغ: أدنى 1.000 دج أقصى غير محدد؛ -العائد: لا شيء؛ -مصارف مسك الحساب: حسب الشروط المصرفية غير معني بالاقطاعات AGIOS
دورية دفع الأرباح	لا شيء	لا شيء
تغيير الدفتر	-عند انتهاء الدفتر الأول؛ -عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر ...	-عند انتهاء الدفتر الأول؛ -عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر ...
غلق الحساب	-عند طلب صاحب الحساب -من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛ -عند وفاة العميل.	-عند طلب الولي أو صاحب الحساب -من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛ -عند وفاة العميل.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك.

يتضح من هذا الجدول أن كل من الحساب الجاري الإسلامي وحساب الشيك الإسلامي، تسمح بإعطاء فرصة لمختلف المتعاملين الراغبين في توظيف فوائضهم المالية وفق الشريعة الإسلامية من خلال توفير جملة من الشروط والوثائق، فالحساب الجاري يتطلب وثائق أقل نسبياً وتعتمد على طبيعة النشاط بينما حساب الشيك الإسلامي يتطلب وثائق أكثر تفصيلاً مثل شهادة ميلاد شهادة عملاً، أيضاً كلا الحسابين لا يوفران أرباحاً.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية بالبنك

تعد صيغ التمويل الإسلامي من أهم ما يميز نشاط النافذة الإسلامية بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يعتمد على صيغتين أساسيتين هما المراجعة بأنواع مختلفة والإجارة المنتهية بالتملك، كما سيتم توضيح في هذا المطلب.

أولاً: المراجعة

تعد المراجعة من أبرز صيغ التمويل الإسلامي وأكثرها استخداماً في البنوك، لما تتميز به من وضوح في الآليات وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ تعرف لغة بكونها مفاعلة من الربح وهو الزيادة. والربح هو النماء في التجارة (محمود و حسين ، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية، 2007-1427هـ، صفحة 129)، ومن الناحية الاصطلاحية فهي تعبر عن بيع السلعة بمثل ثمنها الأول التي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول، أي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً. (زهار، 2024/2023، صفحة 77).

وقد اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه الصيغة خاصة بعد توسع النوافذ الإسلامية وهناك العديد من الأنواع تختلف بحسب طبيعة النشاط الممول، كما أنها تنقسم إلى تمويلات قصيرة المدى وتمويلات متوسطة المدى، وفيما يلي بيان لأهم هذه الأنواع: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

■ تمويلات قصيرة المدى:

تتيح النافذة الإسلامية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية للعملاء مجموعة من التمويلات قصيرة المدى نذكرها: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

✓ **المراجعة للصفقات العمومية:** المراجعة للصفقات العمومية هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية وهذا يمكن للسماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم أو أي سلعة أخرى ملموسة. يمكن أن يصل مبلغ المراجعة للصفقات العمومية إلى 80% من الذم لمدينة المعترف والمصادق عليها من طرف الإدارة بشرط أن يكون التقديم على الفاتورة مرتبط بتسديد الفواتير المتعلقة بالسلع والمواد الملموسة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتم التسديد من خلال التحويلات المستوفاة من الإدارة مقابل تسديد الديون الناشئة عن الفواتير موضوع التمويل.

✓ **المرابحة للصادرات:** هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المربحة الموجه للشركات المصدرة التي تمتلك عقد تصدير أو سند الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع أو بضاعة على حلها، المربحة للصادرات هي عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمان بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. وأيضا عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول.

يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة.

يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك - عميل).

✓ **المربحة غلتي:** هي حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات، إلخ). وهي عقد بيع المدخولات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. أي هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول حيث يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة. إذ أن هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة.

يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك - عميل).

✓ **المربحة للمواد الأولية:** عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. وهي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة. هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة، يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك - عميل).

- يمثل لنا الجدول الآتي مجموعة من التمويلات قصيرة المدى:

الجدول رقم (06): تمويلات قصيرة المدى في النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المنتج	مدة التمويل	الشروط المالية	مدة الاستحقاق	غرامات التأخير	مدة الإرجاء
مربحة الصفقات العمومية	12 شهرا أقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة:	في آخر المدة	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفياتها	غير مرخص

			10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء		لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية
مربحة الصادرات	12 شهرا أقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	في آخر المدة	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيته لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.	غير مرخص
مربحة غلتي	24 شهراً اقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	في آخر المدة	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيته لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية	غير مرخص
مربحة المواد الأولية	12 شهرا أقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	في آخر المدة	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيته لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية	غير مرخص

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك 2025

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن النافذة الإسلامية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدم للعملاء تمويلات قصيرة المدى، هذه الأخيرة لها عدة أنواع: مربحة الصفقات العمومية، مربحة الصادرات، مربحة غلتي ومربحة المواد الأولية حيث تتناسب مع مجال اقتصادي معين من جهة وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ويسمح هذا التنوع بتلبية احتياجات العملاء في الحصول على تمويلات.

■ **تمويلات متوسطة المدى:** تتيح النافذة الإسلامية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية للعملاء مجموعة من التمويلات متوسطة المدى وهي: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

✓ **المرابحة للأشغال:** هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المربحة الموجهة للمؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في انجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشيد بنايات لتربية المواشي. المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها. مربحة أشغال هي عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمان بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة، كما نقول عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول.

✓ **المربحة للإنتاج الفلاحي:** هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري، إلخ) أو حتى اقتناء الماشية. المربحة للإنتاج الفلاحي هو عقد بيع أصول ملموسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. وهي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة. هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة، يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حمد ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك - عميل).

✓ **المربحة للمعدات المهنية:** عقد بيع للمعدات تطبيقاً لأحكام الشريعة إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. وهي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة، وهامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول محل عقد المربحة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك - عميل).

✓ **المربحة لوسائل النقل:** عقد بيع وسائل نقل إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف وسفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. وهي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة، هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك - عميل).

- يوضح الجدول الآتي تمويلات متوسطة المدى:

الجدول رقم (07): تمويلات متوسطة المدى في النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المنتج	مدة التمويل	الشروط المالية	مدة الاستحقاق	غرامات التأخير	مدة الإجراء
الأشغال	06 سنوات أقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	ثلاثي، سداسي أو سنوي	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.	01 سنة أقل حد - 02 سنة على الأكثر
المعدات المهنية	06 سنوات أقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	في آخر المدة	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.	01 سنة أقل حد - 02 سنة على الأكثر
وسائل النقل	06 سنوات	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	ثلاثي، سداسي أو سنوي	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية	01 سنة أقل حد - 02 سنة على الأكثر
الإنتاج الفلاحي	06 سنوات أقصى حد	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	ثلاثي، سداسي أو سنوي	02% دون احتساب الرسوم يتم ايداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت اشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية	06 سنوات أقصى حد

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك 2025

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن النافذة الإسلامية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدم للعملاء تمويلات متوسطة المدى، والمتمثلة في: مرابحة الاشغال، مرابحة المعدات المهنية، مرابحة وسائل النقل ومرابحة الإنتاج الفلاحي حيث تتناسب مع مجال اقتصادي معين من جهة وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ويسمح هذا التنوع بتلبية احتياجات العملاء في الحصول على تمويلات.

وتجدر الإشارة إلى أن كل نوع من أنواع المراجعة يتطلب جملة من الشروط كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (08) يبين الوثائق المطلوبة لكل نوع من المراجعة

مراجعة الوثائق المطلوبة	مراجعة الصفقات العمومية	مراجعة الأشغال	مراجعة غلتي	مراجعة المعدات المهنية	مراجعة الصادرات	مراجعة لوسائل النقل	مراجعة المواد الأولية	مراجعة الإنتاج الفلاحي
-شهادة الميلاد			✓					✓
-شهادة إقامة			✓					✓
- عقد ملكية المحلات المهنية، عقد امتياز أو إيجار	✓			✓		✓	✓	
-عقد ملكية المباني المهنية، امتياز أو إيجار		✓			✓			
-الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + فواتير مبدئية		✓		✓		✓		
-سند الطلبية او عقد التصدير					✓			
-خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية	✓				✓		✓	
-آخر ثلاث تصريحات ضريبية، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)	✓	✓		✓	✓	✓	✓	
-نسخة من الصفقة العمومية	✓			✓		✓		
-أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل	✓	✓		✓	✓	✓	✓	
-الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
-هامش الجدية يمثل نسبة	✓	✓		✓		✓		✓

								مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص)
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	- عقد التأمين (يدفعه العميل)
	✓	✓	✓	✓		✓	✓	-الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
✓					✓			-بطاقة فلاح سارية المفعول
✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	-كفالة تضامنية
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)
✓					✓	✓	✓	-نسخة من وثيقة الهوية
✓					✓			-عقد أو سند يثبت حق الامتياز والملكية على قطعة ارض(مستثمرة)
✓								-شهادة عدم المديونية صادرة عن CNMA
✓								-مخطط تقديري للمحاصيل والايرادات المتوقعة
✓								-فواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025

يمثل الجدول أعلاه الوثائق المطلوبة في كل نوع من أنواع المراجعة، حيث نلاحظ أن كل نوع من الأنواع المذكورة يحتاج من العميل توفير جملة من الوثائق أو الشروط حسب ما يحتاج في تمويله، وإن كانت أغلب

الشروط والوثائق المطلوبة متماثلة إلا أنه توجد بعض الاختلافات من نوع إلى آخر وذلك حسب خصوصية كل نوع.

ثانياً: الإجارة

لقد اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية صيغة الإجارة منذ 2024/04/07 وبضبط الإجارة المنتهية بالتملك للمنقولات التي يوجهها لفئات الزبائن (شخص طبيعي / معنوي).

■ مفهوم عقد الإجارة المنتهية بالتملك

يعتبر عقد التأجير من العقود المفصلة في المصارف الإسلامية، وهي كلمة مشتقة من الأجر، وهو العوض أما في الشرع فهي (بيع منفعة معلومة بعوض معلوم)، أو هي عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة (محمود و حسين، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، 2007م-1427هـ، صفحة 256).

ولعل من أهم أنواع الإجارة هي الإجارة المنتهية بالتملك التي تعني قيام المصرف الإسلامي بإيجار أصلي استعمالاً ثابتاً - وهو ما ينتفع به مع بقاء عينه كالسلع المعمرة - إلى شخص مدة معينة معلومة، وقد تزيد الأقساط الإيجارية عن أجر المثل، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد، فإذا أدى المستأجر الأجر، انتقل الأصل المالي إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان (هبة) أو بثمن رمزي أو عند دفعه القسط الأخير. فإذا تختلف عن دفع الأقساط، طبقت عليه أحكام عقد الإجارة بفسخ العقد لعدم دفع الأجر (محمود ع.، 2015، صفحة 117).

يظهر في معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بشكل أساسي مقصد التيسير في المعاملات، حيث أن الإجارة المنتهية بالتملك عقد جديد مركب من إجارة وبيع، وهو في الأصل ممنوع، ولكن روعي المبدأ العام في الشريعة (وما جعل عليكم في الدين من حرج) {الحج:78}. مقصد الزواج للسلع، يتحقق بالتزام المعيار بانتقال السلعة المراد تأجيرها إلى المؤسسة المالية وتملكها لها، ثم بعد ذلك يمكنها تأجيرها، حفظاً للحقوق، وسعيًا في ترويج السلع والبضائع وما يمكن أن يؤجر، وكذلك عندما أجاز المعيار الإجارة على المصفوف بالذمة (أسامة فتحي، 2018م-1439هـ، الصفحات 202-203).

■ آلية عمل الإجارة وشروط منحها في بنك BADR:

يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الإجارة المنتهية بالتملك للمنقولات، وهي صيغة تمويل يقوم من خلالها البنك (المؤجر) بشراء من المورد، بطلب من عميله الأمر بالشراء (المستأجر)، أصل منقول محدد

(أصل ملموس مطابق للشرعية)، في إطار عقد إيجار محدد المدة. وتسبق هذه العملية بوعيد بيع أحادي من طرف البنك لفائدة العميل، يتبع بعقد إيجار. حيث يتم نقل ملكية الأصل من طرف البنك إلى العميل بعد سداد هذا الأخير الدفعات، كالتالي: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

✓ إما من خلال دفعات إيجار مستحقة عند الأجل أو مسبقاً على القيمة المتبقية لعقد الإجارة؛

✓ أو بالسعر المتفق عليه في وعد البيع (الإجارة المنتهية بالتمليك).

تتضمن هذه الصيغة للتمويل ثلاثة أطراف: المورد، البنك (المؤجر)، والعميل (المستأجر).

يمثل مبلغ الإيجار: تكلفة اقتناء الأصل بدون ضرائب + مصاريف التأمين التكافلي + مدة التمويل + هامش ربح يتم تحديده حسب شروط البنك المتوافقة مع مبادئ المالية الإسلامية. ويتم تسديد دفعات الإيجار بشكل منتظم حسب الآجال المناسبة، وفق جدول مدفوعات يتم الاتفاق عليه بين الطرفين (البنك - العميل)، ويتحدد هامش الربح بنسبة مئوية تحسب على أساس تكلفة اقتناء الأصل محل الإجارة. والجدول التالي يبين أهم الشروط المطلوبة لهذا النوع من صيغ التمويل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

الجدول رقم (09) يمثل شروط الإجارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الإجارة	شروطها
مدة التمويل	7 سنوات كحد أقصى
تمديد الأجل	استثناء وبحسب موافقة اللجنة المخولة للتمويل
فترة السماح الإجمالية	01 شهر كحد أقصى (بصفة استثنائية وبحسب موافقة اللجنة المخولة للتمويل)
شروط احتساب الربح	حسب شروط البنك
رسوم دراسة الملف	20,000 دينار جزائري بدون رسوم
غرامات التأخير	2% بدون رسوم، تدفع في حساب خاص (خارج ناتج استغلال البنك) سيتم تصفيته لصالح هيئات ذات طابع خيري تحت إشراف الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية.
دورية السداد أو الدفع	شهري، فصلي، نصف سنوي أو سنوي
نوع السداد أو الدفع	ثابت
مراجعة مدة التمويل	حسب موافقة هيئة القرار المخولة، وتوثق بموجب ملحق لعقد الإجارة الأصلي
السداد المسبوق	مسموح به

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لنشاط النافذة الإسلامية بالبنك

من خلال هذا المبحث الذي يمثل الجانب التحليلي من الدراسة سيتم التركيز على تتبع تطور نشاط الخدمات المالية الإسلامية على مستوى النافذة الإسلامية التابعة للبنك محل الدراسة من خلال تحليل حجم النشاط وتنوع المنتجات ومدى الإقبال عليها، كما يسلط الضوء على تطور صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة من طرف البنك.

المطلب الأول: تطور نشاط الخدمات المالية الإسلامية

سنتناول في هذا المطلب تطور نشاط الخدمات المالية الإسلامية على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تتبع وتطور عدد الحسابات ذات طابع إسلامي المفتوحة وكذا حجمها خلال الفترة الممتدة من (2021-2024).

أولاً: تطور عدد الحسابات المفتوحة

يمنح البنك العديد من الخدمات في شكل حسابات مفتوحة للعملاء، حيث تم ترميز كل حساب أو دفتر بأرقام، على النحو التالي: (وثائق داخلية للبنك، 2025)

✓ 205: حساب شيك إسلامي؛

✓ 240: دفتر ادخار إسلامي استثماري؛

✓ 252: حساب ادخار إسلامي؛

✓ 253: دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح؛

✓ 257: دفتر ادخار إسلامي أشبال؛

✓ 305: حساب جاري إسلامي.

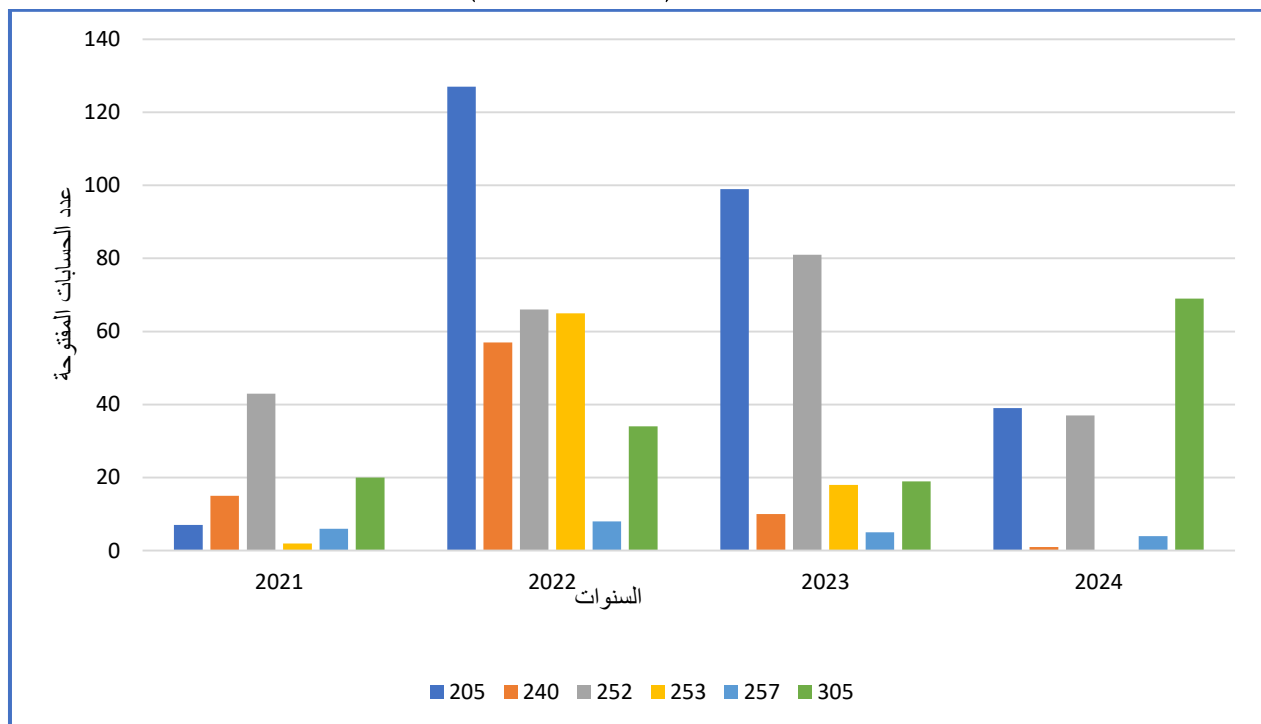
وفي الجدول التالي بيان لتطور عدد الحسابات المفتوحة على مستوى البنك خلال الفترة (2021-2024):

الجدول رقم (10) تطور عدد الحسابات المفتوحة

أرقام الحسابات	205	240	252	253	257	305
2021	7	15	43	2	6	20
2022	127	57	66	65	8	34
2023	99	10	81	18	5	19
2024	39	1	37	0	4	69
المجموع	272	83	227	85	23	142

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (06): تطور عدد الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2021-2025)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يوضح الجدول والمنحنى أرقام الحسابات الإسلامية المفتوحة عبر النافذة الإسلامية خلال السنوات (2021-2024)، حيث نلاحظ أن هناك تفاوتات واضحة في عدد الحسابات المفتوحة من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2021 كان الحساب ادخار إسلامي هو النسبة أكبر وصل إلى فتح 43 حساب. أما سنة 2022 شهدت ارتفاع ملحوظ في عدد الحسابات المفتوحة، وهذا يدل على أن هناك جاذبية اقبال العملاء نحو النافذة الإسلامية حيث وصل الحساب شيك إسلامي إلى (127) حساب وهذا راجع إلى التوسع في حملات التوعية. سنة 2023 تظهر بعض الانخفاضات كحساب 257 وهو دفتر ادخار إسلامي أشبال قد يرجع هذا إلى ثقافة المجتمع في عدم فتح حسابات خاصة للصغار، أما حساب 252 حساب ادخار إسلامي ارتفع على السنة التي قبله بسبب تسهيل عملية فتحه (يفتح بملف اداري بسيط بطاقة تعريف وبطاقة إقامة). وفي سنة 2024 استمر انخفاض في حسابات (240)، ودفتر ادخار إسلامي اشبال (257)، والحساب (305) حساب جاري إسلامي ارتفع إلى 69

حساب، أما الحساب (253) دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح كان منعدم في هذه السنة لأن هذا النوع من الدفاتر موجه للفلاحين لأخذهم قروض في البنك التقليدي مثل (قرض التحدي، الرفيق والرفيق الموسمي) وهي قروض بدون فائدة أي نسبة الفائدة 0%، عكس التمويلات الإسلامية التي لها هامش الربح متغير حسب النشاط والتي يتحملها الزبون عكس القرض الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

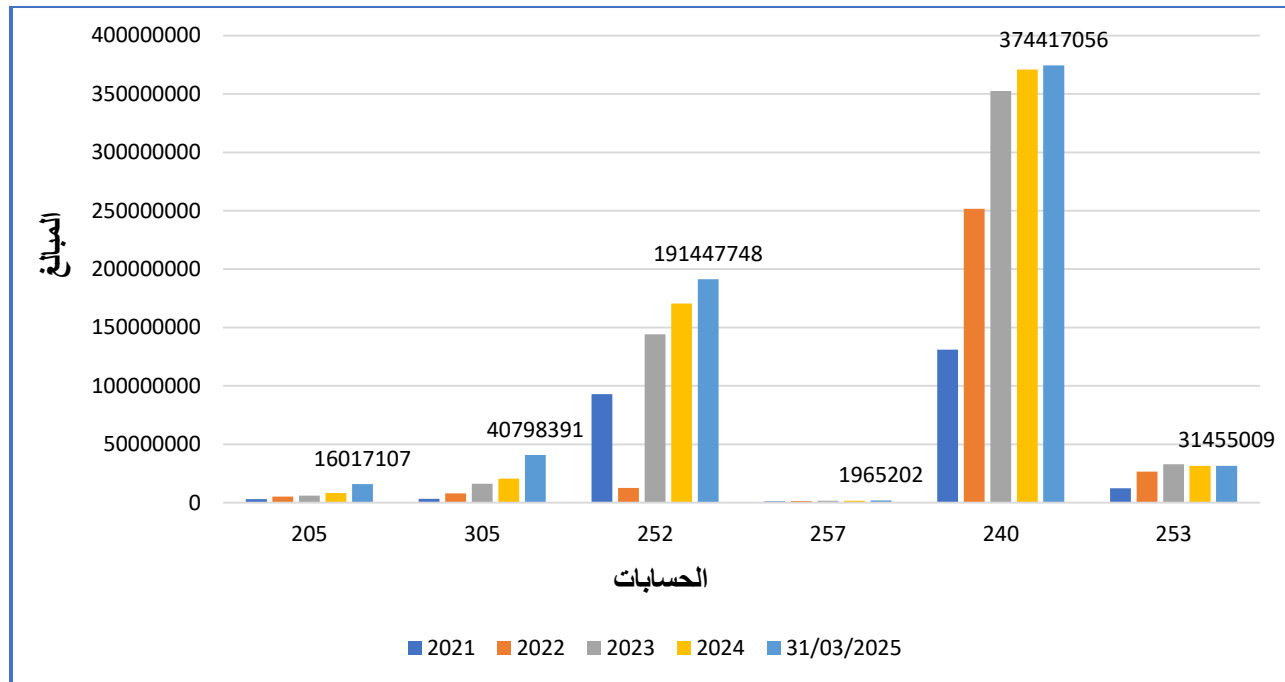
ثانيا: تطور حجم الحسابات المفتوحة

الجدول رقم (11) يمثل تطور حجم الحسابات المفتوحة

253	240	257	252	305	205	
12466051	131112171	1064702	92817724	3212249	3045125	2021
26539515	251529300	1401051	12520013	7950021	5245200	2022
32825600	352452183	1717202	144216529	16142823	6035187	2023
31489129	370882108	1758202	170520840	20570650	8183534	2024
31455009	374417056	1965202	191447748	40798391	16017107	31/03/2025
134775304	1480392818	7906359	611522854	88674134	38526153	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (07): تطور حجم الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2021-2025)

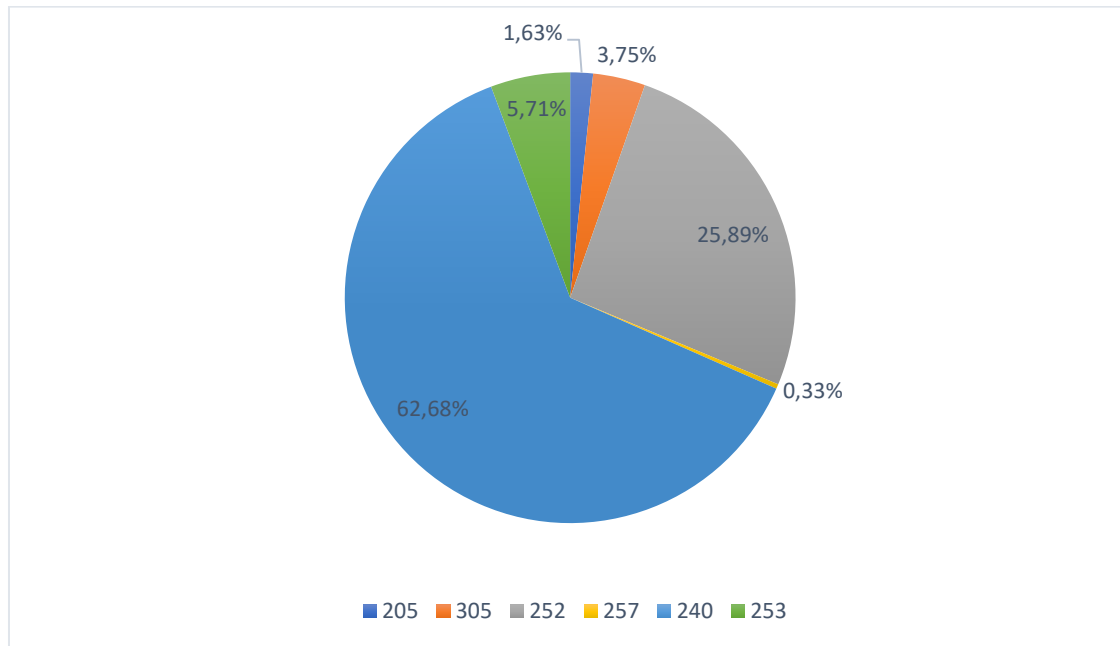


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يوضح الجدول عدد الحسابات المفتوحة خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2025، حيث نلاحظ أن كل الحسابات في مسار تصاعدي في معظم أنواع الحسابات مع بعض الحالات كان تراجع طفيف، حيث سجلنا ارتفاع في الحساب شيك إسلامي (205) في المبالغ المالية من 1,6 مليون دج. أما الحساب (240) فهو سيطر على الحصة الأكبر حيث سجل أكثر من مليار دينار. وهذا لكونه حساب يتوجه له العملاء لأنه يحقق عائد دوري ثابت باستمرار، أما الحساب (252) فقد شهد قفزة كبيرة من 92 مليون دينار إلى أكثر من 191 مليون دج بتقريب. وهذا يعتبر دليل على نشاط في الحسابات، أما فيما يخص حساب (253) فلم لم يشهد نفس النمو فهذا بسبب توجه الفلاحين نحو القروض في البنك التقليدي (كلاسيكية) بدون فوائد مدعمة من طرف الدولة وكذلك وجود حساباتهم في البنك التقليدي. الحساب (257) الخاص بالأشبال هو الأقل على الإطلاق من حيث المبالغ رغم وجود زيادة في السنوات الأخيرة إلا أن الحجم الإجمالي لم يتجاوز 02 مليون دج. أما الحساب (305) شهد تطورا ملحوظا أيضا إذ ارتفع من 16 مليون دج في 2021 إلى 40 مليون في سنة 2025 وهذا يعكس فتح حسابات جديدة موجهة لفئات معينة.

الشكل رقم (08): التوزيع النسبي لحجم الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

خلال الفترة (2025-2021)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يظهر الشكل توزيعاً نسبياً لحجم الحسابات المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتضح أن الحساب (205) يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الحسابات تبلغ قيمته حوالي % 62,68، يليها حساب (252) الذي قدر بـ % 25,89 أما الحسابين (253) و(305) كانت لهم تقريبا نفس الحصة. الحساب (240) كانت نسبته % 1,63 وحساب (205) كان شبه منعدم % 0,33.

المطلب الثاني: تطور نشاط صيغ التمويل

سنتناول في هذا المطلب تطور نشاط صيغ التمويل الإسلامية على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تتبع وتطور الأنواع التي تم تمويلها في المراجعة لفئة العملاء (طبيعي أو شركة).

أولاً: أنواع المراجعة التي تم تمويلها

■ المراجعة لوسائل النقل

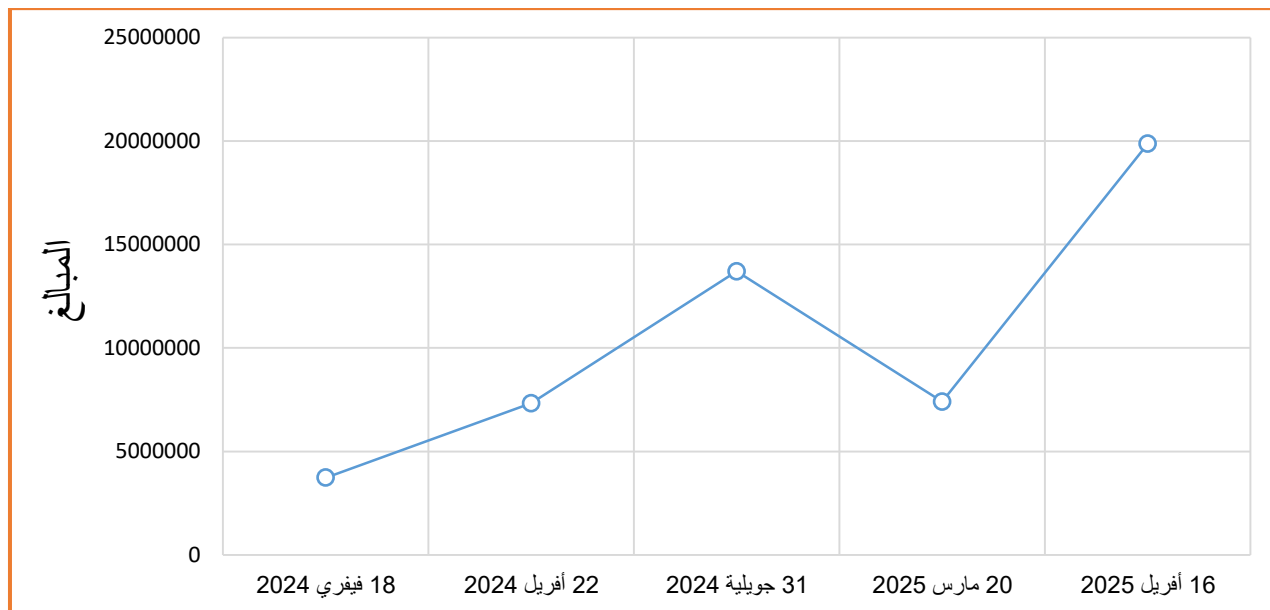
بدأت عمليات المراجعة لوسائل النقل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 18 فيفري 2024 عرفت تطوراً مستمراً إلى غاية النصف الأول من السنة الجارية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور التمويل بالمراجعة لوسائل النقل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2024-2025)

العملاء المستفيدين	المبلغ (دج)	فئة العميل	التاريخ
1	3728000	طبيعي	18/02/2024
2	7328931	طبيعي	22/04/2024
3	5312000	طبيعي	31/07/2024
4	8388000	طبيعي	31/07/2024
5	7405585	طبيعي	20/03/2025
6	19863340	طبيعي	16/04/2025

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (09): تطور التمويل بالمراجعة لوسائل النقل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يبين الجدول والمنحنى أعلاه تطور المراجعة لوسائل النقل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنتين 2024 و2025، حيث نلاحظ أن هذا التمويل كان بشكل عام تصاعديا رغم بعض التذبذبات، بداية من 18 فيفري 2024 التي كانت نقطة انطلاق وكان التمويل منخفض قدر بـ 3728000 دج، وفي 31 جويلية 2025 بلغ 5312000 دج بعدها سجل انخفاضا مؤقتا في 20 مارس 2025 وصل إلى 7405585 دج ثم استعاد نشاطاً قويا.

■ المراجعة لمواد الأولية

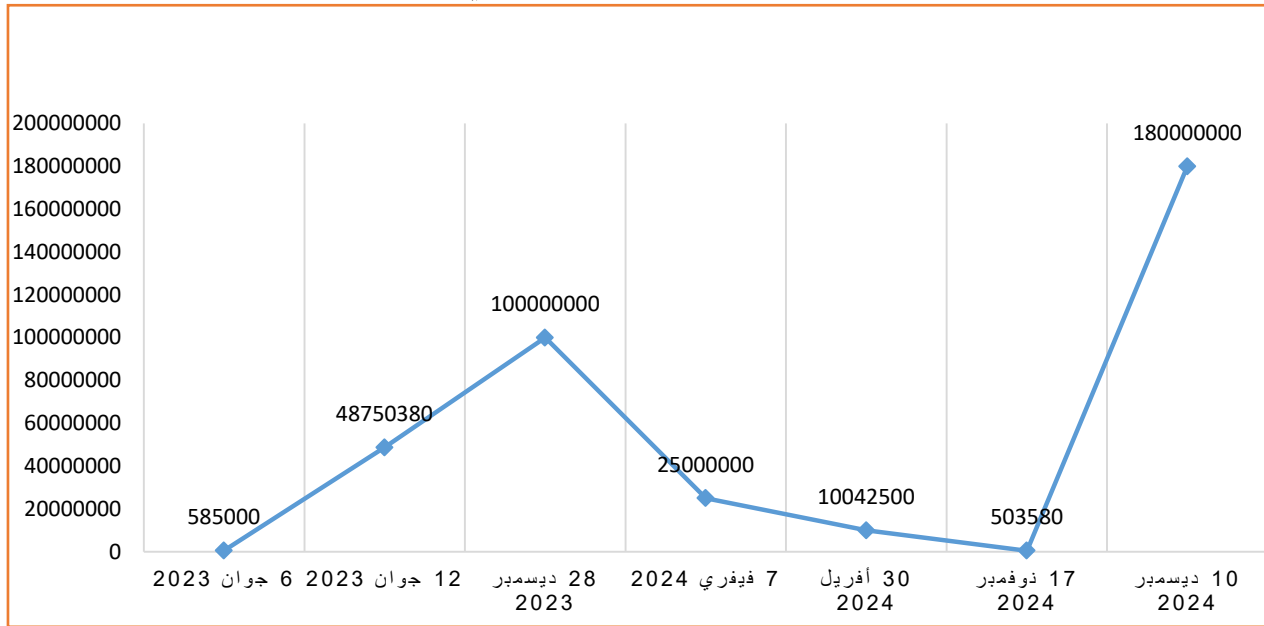
بدأت عمليات المراجعة لمواد الأولية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 06 جوان 2023:

الجدول رقم (13) تطور التمويل بالمراجعة لمواد الأولية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2024-2023)

العملاء المستفيدين	المبلغ (دج)	فئة العميل	التاريخ
1	585000	طبيعي	06/06/2023
2	48750380	شركة	12/06/2023
3	100000000	شركة	28/12/2023
4	25000000	طبيعي	07/02/2024
5	10042500	شركة	30/04/2024
6	503580	طبيعي	17/11/2024
7	180000000	شركة	10/12/2024

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (10): تطور التمويل بالمربحة لمواد الأولية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يعرض الجدول والمنحنى البياني تطور التمويل بالمربحة للمواد الأولية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 06 جوان 2024 إلى 10 ديسمبر 2024 المنحنى يظهر تذبذبا كبيرا من بداية النشاط إلى غاية 28 ديسمبر 2023 سجلت ارتفاع قدر ب 100000000 دج ثم انخفض وهذا يرجع إلى طبيعة المشاريع الممولة، في 10 ديسمبر بلغ الذروة 180000000 دج.

▪ المربحة لإنتاج الفلاحي

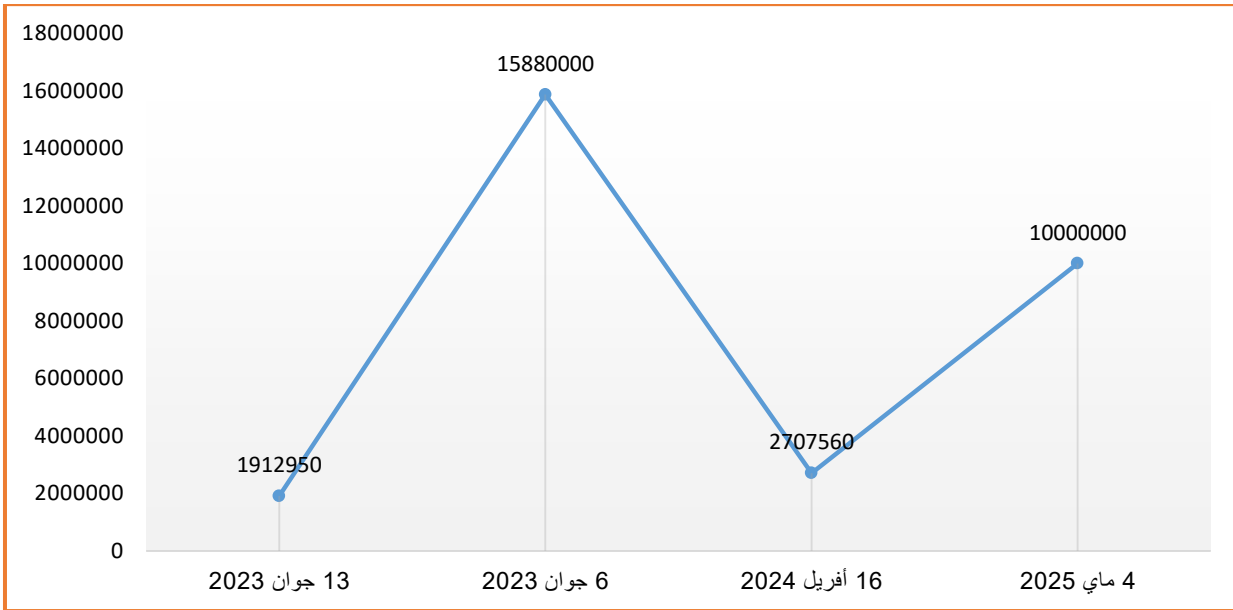
بدأت عمليات المربحة لإنتاج الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (14) تطور التمويل بالمربحة لإنتاج الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2025-2023)

العملاء المستفيدين	المبلغ (دج)	فئة العميل	التاريخ
1	1912950	طبيعي	06/06/2023
2	15880000	طبيعي	13/06/2023
3	2707560	طبيعي	16/04/2024
4	10000000	طبيعي	04/05/2025

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المستلمة من البنك 2025.

الشكل رقم (11): تطور التمويل بالمربحة لإنتاج الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

يبين الجدول والمنحنى تطور التمويل بالمربحة لإنتاج الفلاحي هناك تذبذب بين الفترات في الفترة الأولى من 06 إلى 13 جوان كانت قفزة كبيرة سجلت ارتفاع قدر ب 15880000 Dj، أما الفترة الموالية كان انخفاض حاد ومفاجئ في التمويل وكان مبلغها 2707560 Dj، من 16 جوان 2024 إلى 04 ماي 2025 العودة إلى مستوى مرتفع للتمويل ولكن دون بلوغ الذروة السابقة مما يدل على استعادة ثقة الزبائن.

ثانيا: أسباب غياب التمويلات في باقي أنواع المربحة

باقي أنواع المربحة لا يوجد فيها تمويل حاليا بسبب وجود قروض في البنك التقليدي تقريبا مماثلة لتمويلات الموجودة في النافذة فمثلا في مربحة غلتي الخاصة بالفلاحين يأخذونها لزراعة القمح، الطماطم ... إلخ يلجأ الفلاح إلى قرض في البنك الربوي (كلاسيكي) يسمى قرض الرفيق لا يوجد فيه فوائد يأخذ القرض مثلا 5 مليون Dj بعد الحصاد يرجع نفس المبلغ الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عكس مربحة غلتي هناك هامش الربح (مسؤولين البنك، 2025).

المطلب الثالث: تحديات وآفاق النافذة الإسلامية بالبنك

تواجه النوافذ الإسلامية جملة من التحديات التي تؤثر على تبنيها سنبرز أهمها، لكن مع هذا هناك مزايا لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية سنوضحها في هذا المطلب.

أولا: مزايا تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر

لا توجد تجربة ولدت كاملة، إلا أننا يمكن تسجيل العديد من المزايا والايجابيات تحسب لصالح تجربة

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر فيما يلي: (بن لحسن ، 2023 ، صفحة 67)

- إن النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر هي بحد ذاتها ميزة كبيرة للاقتصاد الجزائري وهي اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية وإقرار علمي بجدوى المالية الإسلامية، وهذا سيؤدي الى توسع النظام المصرفي الإسلامي على حساب النظام التقليدي الربوي إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الأداء والتسويق والترويج؛
- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية هي عناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من اعمار الأرض وانتاج الثروة وتوزيع عوائدها بشكل عادل؛
- إضفاء العديد من المنتجات المالية الإسلامية على الساحة المصرفية الإسلامية مما يوسع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، حيث سجلنا توجه العديد من المصارف التقليدية في الجزائر الى تبني المنتجات المالية الإسلامية؛
- هذه التجربة ستمهد للتحويل التدريجي والشامل نحو الصيرفة الإسلامية؛
- النوافذ المالية الإسلامية في الجزائر ستساهم في رفع وزيادة الموجودات المالية، وهي محفز للبنوك التقليدية على فتح الفروع الإسلامية والتوجه نحو بنوك إسلامية متخصصة.

ثانيا: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

ت نشط النوافذ الإسلامية ومعها البنوك الإسلامية في ظل واقع مليء بالصعوبات والمخاطر تحول دون انتشارها ونموها والتوسيع في منتجاتها البنكية ويمكن إجمال أهم المعوقات والتحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر فيما يلي: (محمد الأمين و مناد ، 2022، الصفحات 254-256)

■ البيئة القانونية:

من أهم ما تحتاجه البنوك الإسلامية في الجزائر هو إيجاد الإطار القانوني الملائم لعملها فبالرغم من صدور التنظيم رقم 20-02 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والذي ساهم في رفع الحصار عن المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر إلا انه يبقى غير كاف فالبنوك الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية تختلف في طبيعة عملها عن البنوك التقليدية وبالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة هذه البنوك في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق صيغ التمويل اللاربوية ، فوجود إطار قانوني خاص بها يساهم في توفير بيئة مصرفية ملائمة لنشاط هاته المؤسسات. من المعلوم أن القانون الذي ينظم عمل البنوك حاليا في الجزائر هو الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض والذي لا يتضمن مواد خاصة بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي يقول عنه الخبراء أنه لا يتسع لاحتضان المؤسسات المالية الإسلامية؛

- علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك:

ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

✓ **التبعية وعدم الاستقلال التام:** من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية؛

✓ **اختلاط الأموال:** من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه.

■ **تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل:**

من بين التحديات التي تواجهها الرقابة الشرعية هي عدم تفرغ أعضاء الهيئات الشرعية لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، فهم إما أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية مما يؤدي إلى غياب المتابعة والرقابة المستمرة على عمل النوافذ والمصارف الإسلامية، كما أن غياب هيئة للتدقيق الشرعي التي مهمتها فحص وتقييم مدى مطابقة عمليات البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى زعزعة الثقة في نفوس المتعاملين مع هاته النوافذ الإسلامية، إضافة إلى غياب هيئة رقابة شرعية مركزية ضمن هيكل البنك المركزي الذي يعتبر بنك البنوك وله قوة إقناع عليها لنقص من دور وكفاءة التدقيق الشرعي الخارجي خاصة وأن قرارات البنك المركزي مقيدة وملزمة ولا يمكن تجاوزها؛

■ **النظام المحاسبي المعمول القائم على مبادئ تقليدية:** غير ملائم لتطلعات العمل المصرفي الإسلامي، ازدواجية خدمات البنك تجعل بعض العملاء متخوفين من التعامل معه، باعتبار العمل الإسلامي في هذه الحالة مجرد شعارات (صغيري و قطاف، 2024، صفحة 42)؛

■ **غياب العنصر البشري الكفاء والمؤهل علميا وتقنيا وشرعيا** لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، لأن معظم الموظفين مشبعين بأفكار وتقنيات العمل المصرفي التقليدي، وكذا غياب اللجان والهيئات والنظم الرقابية المتخصصة في هذا النوع من الصيرفة (كوديد و درويش، 2022، صفحة 228)؛

■ **تحدي عدم وجود سوق مالي إسلامي وسوق تأمين تكافلي:** لأن وجود سوق مالي إسلامي يوفر الصكوك المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووجود مؤسسات التأمين التكافلي يشكلان عنصرا محوريا في بنية النظام المالي القائم على أسس الشريعة الإسلامية (ختروسي، 2022، صفحة 73).

ثالثا: آفاق النوافذ الإسلامية في الجزائر

إن آفاق تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يمكننا تصورها في ظل بعض المتغيرات كما يلي:
التهميش (من اعداد الطالبة بالاعتماد على بعض المصادر)

- يتوقع أن تعرف تقدما في أداء هذه النوافذ مجموعة متنوعة من المنتجات، مثل التمويل العقاري الإسلامي، التأمين التكافلي، لتلبية احتياجات حقيقية لدى العملاء. غير أن هذا التطور ما زال محدودا ما يستدعي اعتماد حلول تكنولوجية رقمية وتطوير التطبيقات البنكية والخدمات عبر الهاتف، لتسهيل الوصول إلى الخدمات الإسلامية، وزيادة الكفاءة وتوسيع قاعدة العملاء، خاصة في المناطق غير المغطاة مصرفيا.
- هناك نتائج ملموسة نوعا ما إلا أن النوافذ الإسلامية لا تزال تفتقر إلى بعض الخدمات البنكية الحديثة، مثل إصدار البطاقات المصرفية الذكية (VISA أو MasterCard) لتسهيل المعاملات داخل الوطن وخارجه، وهي خدمات أصبحت اليوم ضرورة لا يمكن تجاهلها.
- تطوير قوانين وتشريعات خاصة بالصيرفة الإسلامية يمثل عاملاً أساسياً في حماية النوافذ الإسلامية، وضمان التزامها بأحكام الشريعة، مما يعزز من مصداقيتها وثقة الجمهور بها.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج "696" التي كانت محل الدراسة التحليلية، والتعرف على الصيغ الإسلامية التي توفرها لاسيما المراجعة والإجارة، وكذلك الخدمات والحسابات الإسلامية التي تقدمها وعلى رأسها دفاتر التوفير التي تعتبر من أهم التمويلات التي لاقت استحسانا من الزبائن. ومن خلال تحليل البيانات والاحصائيات المحصل عليها من قبل البنك يمكننا القول إن الخدمات الإسلامية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج لاقت اقبالا واسعا من طرف الزبائن خاصة تمويل المراجعة للمواد الأولية، حساب شيك إسلامي ودفتر ادخار إسلامي استثماري، وبذلك يمكن اعتبار النوافذ الإسلامية حلاً جيداً ومقبولاً لممارسة البنوك التقليدية لنشاطات المصرفية الإسلامية.

الختمة

استهدفت هذه الدراسة واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، حيث عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على دعم الصيرفة الإسلامية عن طريق مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية، من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، والتي تعد فكرة سديدة لنشر ثقافة الصيرفة الإسلامية وعامل جذب الافراد من خلال اقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم، وعلى ضوء دراسة حالة تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج ، تبين لنا أن ادماج الصيرفة الإسلامية يمثل خطوة انتقالية مهمة نحو تنويع الخدمات المالية الإسلامية وتلبية حاجات المتعاملين بالمنتجات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى رغم التحديات التي تواجه البنوك التقليدية الجزائرية فإن التفاؤل في نجاح تبني الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية يبقى قائما والدليل على ذلك تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي مقارنة بالصيغ التقليدية.

نتائج الدراسة:

- من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة ومن خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة خلصنا إلى النتائج التالية:
- ساعدت النوافذ الإسلامية النظام البنكي الجزائري من مواكبة التوجهات العالمية نحو تبني منتجات المالية الإسلامية؛
- النوافذ الإسلامية تمثل خطوة محورية في تطور العمل المصرفي في الجزائر حيث تتيح تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية دون إعادة الهيكلة الكاملة للبنك؛
- ساهمت النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في استقطاب شريحة جديدة من العملاء الذين كانوا يحجمون عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، خاصة في المناطق ذات الطابع المحافظ؛
- شهدت حسابات الادخار والودائع الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة إقبالا متزايدا، ما ساهم في زيادة حجم الودائع وتعزيز السيولة للبنك؛
- قلة الموارد البشرية المشرفة على عمل النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج حيث يوجد موظف واحد فقط يتولى مختلف العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- نقص التكوين الشرعي للقائمين على النافذة الإسلامية وهذا ما يؤثر على جودة تقديم المنتجات؛
- حسب الدراسة التحليلية هناك جهود قائمة في إطلاق منتجات المالية الإسلامية إلا أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير النافذة الإسلامية وتعزيز استقلاليتها؛
- قلة فعالية الحملات الترويجية وحملات التوعية، حيث لم تبذل جهود كافية للتعريف بطبيعة المنتجات الإسلامية ومزاياها سواء من حيث شرعيتها أو ربحها وهذا يسبب ضعف اقبال العملاء عليها.

✚ الاقتراحات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:
- إصدار إطار قانوني وتنظيمي خاص بالنوافذ الإسلامية يراعي خصوصيتها ويوضح طبيعتها، مهامها وشروط عملها داخل البنك التقليدي؛
 - إعادة تنظيم آلية عمل النوافذ الإسلامية وتطوير هياكلها التنظيمية من خلال إنشاء إدارة مستقلة تتولى العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ضمن الهيكل العام للبنوك التقليدية، مع تعيين إدارات مؤهلة ومتخصصة تجمع بين الفقه المالي الإسلامي والعلوم المصرفية لتسيير هذه النوافذ بكفاءة ومصادقية؛
 - تخصيص برامج تدريبية وتكوينية متخصصة ومستمرة لفائدة الموظفين والعاملين في هذه النوافذ، تجمع بين الجانب الشرعي والمهارات المصرفية الحديثة، بهدف بناء كفاءات مهنية قادرة على تقديم خدمات ذات جودة؛
 - تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، من خلال تبني صيغ التمويل المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة (مضاربة، استصناع، صكوك...)، لتلبية احتياجات مختلف فئات العملاء وتعزيز التنافسية؛
 - تفعيل أدوات التكنولوجيا الرقمية في خدمات النوافذ الإسلامية، عبر تبني أدوات التكنولوجيا المالية الحديثة مثل المحافظ الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الهاتف، منصات التمويل الرقمية، ونظم فتح الحسابات الإلكترونية، بهدف تحسين تجربة العملاء وتوسيع قاعدة المستفيدين.

✚ آفاق الدراسة:

- لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
- آفاق تطور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية دراسة استشرافية لمراحل التحول القادمة؛
 - تحديات تكوين وتأهيل الكفاءات البشرية في قطاع المالية الإسلامية في الجزائر؛
 - دراسة تحليلية لتأثير التكنولوجيا المالية على أداء البنوك الإسلامية.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أسامة فتحي، (2018م/1439هـ)، معايير التمويل الشرعية للأيوبي تحقيق ودراسة لعينة منتقاة، (الطبعة الأولى)، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
2. حسين، محمد سمحان، (2013م/1434هـ)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.
3. حيدر يونس، الموسوي(2011)، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية (الطبعة الأولى)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
4. محمد الطاهر الهاشمي (2010)، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأسس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الكتب الوطنية-بنغازي-ليبيا.
5. محمود عبد الكريم إرشيد (2015)، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية (الطبعة الأولى)، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
6. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان (2007م-1427هـ)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية (الطبعة الأولى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
7. زين خلف سالم العطيات (2009م)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
8. يعرب محمود، إبراهيم الجبوري (2014-1435)، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

ثانياً: المقالات والمجلات العلمية

1. العجاج فاطمة الزهراء (09-12-2022)، النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التجارية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 09 (2).
2. تاوتي كمال الدين (11 مارس 2024)، أثر تكنولوجيا المعلومات على تسويق الخدمات المصرفية (دراسة تطبيقية لحالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر ولاية الجلفة)، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، 05(01).
3. جزار بديعة أميمة، بشكير عابد (2022/06/03)، التحول نحو التمويل الإسلامي لإدماج الصناعة المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية "دراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري بوكالة الشلف"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18(29).
4. ختروسي يمينة (1 أكتوبر 2022)، النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، جامعة بن بوعلي شلف الجزائر 02(02).
5. خطوي منير، بن موسى أعر (27 سبتمبر 2021)، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، 05(02).

6. دوابه أشرف (2023/03/03)، تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 19(31).
7. راجحي بوعبد الله (2021/06/05)، دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، مجلة أبحاث، 6(1).
8. زرزار العياشي، غياذ كريمة (جانفي 2017)، من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية متطلبات وآليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية(08).
9. صغيري نورالدين، قطاف طاهر، (2024/06/01)، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الواقع والتحديات - الجزائر أنموذجا، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، 08(01).
10. طهراوي أسماء (03 نوفمبر 2023)، تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 05(02).
11. قنوش مولود، (2023/06/29)، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين عوامل نجاح والقيود، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، 01(02).
12. كرميش لينا، حسيبة سميرة، (25 جانفي 2024)، واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية -دراسة حالة القرض الشعبي الوطني- مجلة المنهل الاقتصادي، 06(02).
13. كوديد سفيان، درويش عمار، (2023/06/20)، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية -دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، دفاتر بواذكس، 11(01).
14. مالك الأخضر، بيلة الطاهر، (بدون تاريخ)، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، 28(2).
15. محمد الأمين بن كابو، مناد خديجة، (2022/09/01)، تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية -حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(02).
16. مرباح مولود، عامري رضوان، عون الله سعاد، (2022/12/28)، متطلبات تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية وتحدياته - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 11(02).

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بن سيلت نصيرة، (2022-06-09)، تبني البنوك التجارية للمعاملات المصرفية الإسلامية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
2. رستم مريم سعد (م1435/2014هـ)، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب سوريا.

3. زهار مريم(2023/2024) ، محددات منح التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة على عينة من البنوك أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعرييج، الجزائر.

4. صابر رشيد (11ماي 2023) .متطلبات وآليات التحول من أسواق مالية تقليدية إلى أسواق مالية إسلامية دراسة تجارب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

5. قمومية سفيان (2019/05/23)، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية -عرض تجارب دولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر.

6. مستوي عادل (2014/2013)، تحليل واقع الخدمات البنكية في الجزائر وآفاق تطويرها خلال الفترة 1990-2013 - دراسة حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

7. منتهى نوري سلمان الصامدي (2010م/1431هـ)، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية شرعيتها وضوابطها (دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية)، أطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

رابعاً: الملتقيات العلمية

1. نوة، بن يوسف (2022/06/09)، واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، الملتقى العلمي الوطني، الطبعة الأولى جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

خامساً: المطبوعات الجامعية

1. حدانة أسماء (2020-2021)، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

2. بن ساحة علي (2018-2019)، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة غرداية، الجزائر.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. Banque de l'agriculture et du développement rural ، <https://badrbank.dz/ar/>
2. <https://dorar.net/feqhia/7942> تم الاطلاع بتاريخ في 16 أبريل 2025:
3. Banque de l'agriculture et du développement rural. (2025, 04 27). Récupéré sur banque de l'agriculture et du développement rural : <https://badrbank.dz/ar/>

سابعاً: مراجع أخرى

1. مقابلة مع مسؤولين وموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج.
2. وثائق داخلية مستلمة من البنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج) 2025.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Author. (2019). *Islamic windows of the conventional banks : Challenges and solutions*. Retrieved from, <https://conferences.tiu.edu.iq/ilic/wp-content/uploads/2019/05/Islamic-Windows-of-the-Conventional-Banks-Challenges-and-Solutions.pdf>
2. Dapid, i., Muhammad noor, s., & Diana, f. (2021). conventional banking sharia banking and financial justice. *journal of economicate studies*, 04(02). Retrieved from <https://journal.islamicateinstitute.co.id/index.php/joes/article/download/>

الملاحق

الملحق رقم 01:



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 20/03/2025

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2021-10-03T01:00:00.000+02:00 au 30/12/2024

AGENCE : 696

CLASSE DE COMPTE : 205 حساب تقييد الملاحق

MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
696000000120594	14/11/2021
696000000320511	15/11/2021
696000000220504	15/11/2021
696000000420518	21/11/2021
696000000520525	23/11/2021
696000000720539	13/12/2021
696000000620532	13/12/2021
696000000820546	31/01/2022
696000001020560	24/02/2022
696000001120567	29/03/2022
696000001220574	29/03/2022
696000001320581	03/04/2022
696000001420588	04/04/2022
696000001520595	05/04/2022
696000001720512	13/04/2022
696000001820519	20/04/2022
696000002020533	25/04/2022
696000002120540	25/04/2022
696000001920526	25/04/2022
696000002320554	18/05/2022
696000002420561	05/06/2022
696000002520568	15/06/2022
696000002620575	18/07/2022
696000002820589	20/09/2022
696000002720582	20/09/2022
696000004220590	22/09/2022
696000004120583	22/09/2022
696000002920596	22/09/2022
696000003120513	22/09/2022
696000003020506	22/09/2022
696000003620548	22/09/2022
696000003420534	22/09/2022
696000003220520	22/09/2022
696000003320527	22/09/2022
696000003520541	22/09/2022

الملحق رقم 02:



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 20/03/2025

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2021-10-03T01:00:00.000+02:00 au 30/12/2024

AGENCE : 696

CLASSE DE COMPTE : 305 حـ ا ر ي ا س ل ا م ي

MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
696000000330502	12/10/2021
696000000430509	13/10/2021
696000000530516	17/10/2021
696000000630523	20/10/2021
696000000730530	21/10/2021
696000000830537	21/10/2021
696000000930544	26/10/2021
696000001030551	02/11/2021
696000001130558	04/11/2021
696000001230565	04/11/2021
696000001330572	10/11/2021
696000001430579	11/11/2021
696000001630593	16/11/2021
696000001730503	22/11/2021
696000001830510	23/11/2021
696000001930517	12/12/2021
696000002130531	26/12/2021
696000002230538	29/12/2021
696000002330545	06/01/2022
696000002630566	23/03/2022
696000002530559	23/03/2022
696000002730573	29/03/2022
696000002830580	14/04/2022
696000002930587	18/04/2022
696000003130504	18/04/2022
696000003030594	18/04/2022
696000003330518	27/04/2022
696000003230511	27/04/2022
696000003430525	15/05/2022
696000003530532	29/05/2022
696000003630539	30/05/2022
696000003730546	01/06/2022
696000003830553	08/06/2022
696000003930560	26/06/2022
696000004030567	29/06/2022

الملحق رقم 03:



بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE : 20/03/2025

LISTE DES COMPTES OUVERTS

Du 2021-10-03T01:00:00.000+02:00 au 30/12/2024

AGENCE : 696

CLASSE DE COMPTE : 253 د قس: ذخائر قبائل

MONNAIE : DZD

Comptes	Date Ouverture
696000000225354	23/11/2021
696000000325361	11/05/2022
696000000425368	11/05/2022
696000000525375	11/05/2022
696000000625382	12/05/2022
696000000725389	12/05/2022
696000000825396	15/05/2022
696000000925306	15/05/2022
696000001025313	15/05/2022
696000001225327	15/05/2022
696000001125320	15/05/2022
696000001325334	16/05/2022
696000001425341	16/05/2022
696000001525348	18/05/2022
696000001625355	18/05/2022
696000001725362	18/05/2022
696000001825369	18/05/2022
696000001925376	18/05/2022
696000002025383	19/05/2022
696000002125390	19/05/2022
696000002225397	19/05/2022
696000002325307	22/05/2022
696000002425314	22/05/2022
696000002725335	23/05/2022
696000002825342	23/05/2022
696000003025356	23/05/2022
696000002925349	23/05/2022
696000002625328	23/05/2022
696000002525321	23/05/2022
696000003125363	24/05/2022
696000003425384	26/05/2022
696000003525391	29/05/2022
696000003825315	30/05/2022
696000003725308	30/05/2022
696000003925322	31/05/2022

الملحق رقم 04:



دفتر ادخار إسلامي استثماري

أفراد

فئة العميل

أشخاص طبيعية

المجتمع المعني



حساب ادخار إسلامي استثماري، هو حساب يدر لصاحبه أرباح و ذلك وفقاً للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك . حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المتجزئة أو التحويلات الصادرة . تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين، و يخضعان لمدى لاجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.	تمهيد
● نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول ● بطاقة إقامة	الوثائق المطلوبة
المبلغ: أدنى 5.000 دج - أقصى غير محدد العائد: حسب الشروط المصرفية مصاريف مسك الحساب: لا شيء	الشروط المالية
السحب الإذاع، التحويلات و عمليات الصرف الآلي . حساب ادخار إسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)	العمليات المرخصة
سنوياً	دورية دفع الأرباح
● عند انتهاء الفتر الأول . ● عند الضياع، المرقعة، المعارضة على دفتر	تغيير الدفتر
● عند طلب الولي أو صاحب الحساب ● من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ● عند وفاة العميل وتصفية التركة	غلق الحساب



Scanne avec CamScanner

بطاقة المنتج

الملحق رقم: 05

مراجعة للمواد الأولية	
قطاع النشاط	محددة النشاطات
هيئة العمل	اللجنة المرجعية
عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء، وذلك هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة. المراجعة هي عقد بيع يتنزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكورات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المتحقق لذلك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة. هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - عميل)	تصعيد
عقد ملكية المحلات المبنية + عقد امتياز أو إيجار خطة التدفق النقدي + الفواتير المعدية آخر ثلاثة تصاريح ضريبية + البيان المالي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر) أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل الضمانات والتخففات المحصلة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية) عقد التأمين (يدفعه العميل) الوضعية الضريبية وشبه الضريبية كفالة تضامنية أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)	الوثائق المطلوبة
مدة التمويل	12 شهراً للمضى حد
تمديد الأجل	حسب قرار مراقبة الهيئة المختصة
مدة الإرجاء	غير مخصص
الشروط المالية	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف لتدوينة: 0.000 ادج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء
غرامات التأخير	02% دون احتساب الرسوم يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفيها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للتقوى للصناعة المالية الإسلامية.
مدة الاستحقاق	في آخر المدة
نوع التسييد	تحت
مراجعة فترة التمويل	حسب قرار مراقبة الهيئة المطلوبة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي)
الدفع المسبق (كلي أو جزئي)	مخصص

الصيرفة الإسلامية

بطاقة المنتج

الملحق رقم: 06

مراجعة للأشغال

عقد متوسط المدى



مجموعة الملاحظات

قطاع النشاط

الخدمات الزراعية/اقتصادية
المؤسسات المالية

فئة العميل

اللجنة المركزية

هيئة الموافقة



البنك الإسلامي

مراجعة أشغال هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة الموجهة للمؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في إنجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشييد بنايات لتربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها.

المراجعة أشغال هو عقد بيع للأصول لحساب العميل و بناءً على طلبه بشن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.

المراجعة أشغال هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول.

يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد و هامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة.

يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - عميل) .

تمهيد

- عقد ملكية المباني المهنية ، امتياز أو إيجار
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + فواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
- التسمينات والتخفيضات المحسوبة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)
- هامش الجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص)
- عقد التأمين (يدفعه العميل)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- كفالة تضامنية
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)

الوثائق
المطلوبة

مدة التمويل 06 سنوات أقصى حد

تمديد الأجل حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

مدة الإرجاء 01 سنة أقل حد - 02 سنة على الأكثر

مدة التسديد 04 سنوات أقل حد - 06 سنوات على الأكثر
مدة الإرجاء و مدة التسديد لا يمكن أن تتفوق مدة التمويلالشروط
المالية هامش الربح: حسب الشروط المصرفية
مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم
مصاريف أخرى: لا شيءغرامات
التأخير 02% دون احتساب الرسوم
يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصفياتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف
الهيئة الوطنية للتمويل للصناعة المالية الإسلامية.

مدة الاستحقاق ثلاثي، سداسي أو سنوي

نوع التسديد ثابت

مراجعة فترة
التمويل حسب قرار موافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي)الندف المسبق
(كلي أو جزئي) مرفص

البنك الإسلامي

بطاقة المنتج



Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
	ملخص الدراسة
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية في الجزائر
06	المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية وتطورها في الجزائر
06	المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية ونشأتها في الجزائر
14	المطلب الثاني: التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية
19	المطلب الثالث: آليات التحول من البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية
22	المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية
22	المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية
24	المطلب الثاني: أهداف ودوافع فتح النوافذ الإسلامية
26	المطلب الثالث: متطلبات وعقبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
	الفصل الثاني: دراسة وصفية تحليلية لواقع النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج
33	المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية
33	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه
35	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
36	المطلب الثالث: تطور المؤشرات المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

40	المبحث الثاني: دراسة وصفية للنافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج
40	المطلب الأول: نشأة وآلية عمل النافذة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
42	المطلب الثاني: الخدمات المالية الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
46	المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
55	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لنشاط النافذة الإسلامية بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية
55	المطلب الأول: تطور نشاط الخدمات المالية للنافذة الإسلامية
59	المطلب الثاني: تطور نشاط صيغ التمويل في النافذة الإسلامية
62	المطلب الثالث: تحديات وآفاق النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
68	الخاتمة